

## منشور



CREDIT AGRICOLE DU MAROC

### القرض الفلاحي للمغرب ش.م

## إصدار سندات اقتراض تابعة لأجل لا محدود مع آلية امتصاص الخسائر وإلغاء أداء القسائم بمبلغ إجمالي قدره 200.000.000 درهم

يتشكل المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل من :

هذا البيان للمعلومات  
الوثيقة المرجعية للقرض الفلاحي للمغرب المسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 5 نونبر 2020 تحت المرجع رقم EN/EM/022/2020

الشطر B غير مدرج في البورصة	الشطر A غير مدرج في البورصة	
المبلغ الأقصى للشطر	200.000.000 درهم	200.000.000 درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	2.000 سند تابعي لأجل لا محدود	2000 سند تابعي لأجل لا محدود
القيمة الإسمية	100.000 درهم	100.000 درهم
الأجل	أجل لا محدود	أجل لا محدود
التسديد المسبق	بعد مرور 5 سنوات، لا يمكن إجراء التسديد المسبق (كلي أو جزئي) إلا بمبادرة من المصدر، شريطة إشعار مسبق أدناه 5 سنوات وبعد موافقة بنك المغرب.	
سعر الفائدة الإسمي	قابل للمراجعة كل 10 سنوات	قابل للمراجعة سنويا
	يحسب اعتمادا على سعر الفائدة 10 سنوات المحتسب و الملاحظ اعتمادا على منحى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة كما يصدره بنك المغرب بتاريخ 04 دجنبر 2020 ، تضاف إليه علاوة مخاطرة قدرها 280 نقطة أساس	يحسب اعتمادا على السعر الكامل لأجل 52 أسبوعا (سعر نقدي) المحتسب و الملاحظ اعتمادا على منحى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة كما يصدره بنك المغرب بتاريخ 04 دجنبر 2020 ، تضاف إليه علاوة مخاطرة قدرها 280 نقطة أساس
قابلية تداول السندات	بالتراضي (خارج البورصة)	بالتراضي (خارج البورصة)
علاوة المخاطرة	280 نقطة أساس	280 نقطة أساس
ضمان التسديد	بدون ضمان	بدون ضمان
طريقة التخصيص	على أساس تناسبي	على أساس تناسبي

فترة الاكتتاب: من 7 إلى 9 ديسمبر 2020 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية

يقتصر الاكتتاب في هذه السندات وكذا تداولها في السوق الثانوية حصريا على مستثمرين مؤهلين خاضعين للقانون المغربي كما هم محددون في هذا البيان للمعلومات

المستشارون الماليون	المستشار المالي والمنسق العام
 Holdagro GROUPE CREDIT AGRICOLE	 CAPITAL TRUST FINANCE
 VALORIS CORPORATE FINANCE CONSEIL ET INGENIERIE	
شركاء في قيادة نقابة التوظيف	
 CAPITAL TRUST SECURITIES	 VALORIS SECURITIES Société de Bourse

LISSANIAT  
Hay Nassim Lot. Nassim Im. 130 N° 11  
Lissasfa - Casablanca  
Tél.: 0522 89 78 89  
GSM : 0664 78 99 40

### تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل

طبقا لأحكام دورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل، القاضية بتطبيق المادة 5 من الظهير الشريف رقم 1-12-55 بتاريخ 28 ديسمبر 2012 المتعلق بتنفيذ القانون رقم 44-12 والمتعلق بالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالتأشير على هذا المنشور بتاريخ 26 نونبر 2020 تحت المرجع VI/EM/025/2020 .

لا يشكل هذا البيان للمعلومات سوى جزءا من المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل. ويتشكل هذا الأخير من الوثيقتين التاليتين :

- هذا البيان للمعلومات ؛
- الوثيقة المرجعية للقرض الفلاحي للمغرب المسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 5 نونبر 2020 تحت المرجع EN/EM/022/2020

### تنبيه

قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 26 نوفمبر 2020 بالتأشير على منشور متعلق بإصدار سندات تابعة لأجل لا محدود مع آلية امتصاص الخسائر وإلغاء أداء القسائم من قبل القرض الفلاحي للمغرب.

- يوضع المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل في كل حين :
- بالمقر الرئيسي للقرض الفلاحي للمغرب : ساحة العلويين، صندوق البريد 10000 الرباط (05.37.21.71.88)
  - بمقر Holdagro : 33 شارع أطلس أكداال - الرباط (05.37.26.92.79)
  - بمقر Capital Trust Finance و مقر Capital Trust Securities : 50 شارع الرشيدى- الدار البيضاء (05.22.46.63.50)
  - بمقر Valoris Corporate Finance و Valoris Securities : رقم 355 ، طريق الجديدة – الدار البيضاء ( 05.22.23.97.60 )
- يوضع المنشور رهن إشارة العموم على موقع الهيئة المغربية لسوق الرساميل [www.ammc.ma](http://www.ammc.ma).

تمت ترجمة هذا الملخص من قبل شركة لسانيات للترجمة تحت المسؤولية المشتركة للمترجم المذكور والقرض الفلاحي للمغرب. في حال وجود اختلاف بين محتوى هذا الملخص والمنشور الذي تم التأشير عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل، لا يعتد إلا بالمنشور المصادق عليه.

## القسم الأول : تقديم العملية

يخضع إصدار السندات موضوع هذا البيان للمعلومات للظهير رقم 1-14-193 بتاريخ 1 ربيع الأول 1436 والمتعلق بتنفيذ القانون رقم 103-12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها (القانون البنكي)، الظهير الشريف رقم 1-12-55 بتاريخ 28 دجنبر 2012 المتعلق بتنفيذ القانون رقم 44-12 والمتعلق بالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها، و القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة، كما تم تميمه وتعديله والمنشور رقم 14/G/2013 المتعلق بحساب الأموال الذاتية التنظيمية كما تم تعديله وتتميمه (لا سيما المادة 20 المتعلقة بأدوات الأموال الذاتية الإضافية) ودورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل رقم 03/19 بتاريخ 20 فبراير 2019 المتعلقة بالعمليات و المعلومات المالية.

## 1. أهداف العملية

إن الغرض الرئيسي من إصدار السندات التابعة لأجل لا محدود هو:

- ✚ تمويل ومواكبة العالم القروي بأكمله، ولا سيما قطاع الزراعة و الصناعات الزراعية،
- ✚ تعزيز الأموال الذاتية التنظيمية الراهنة وبالتالي تعزيز نسبة الملاءة للقرض الفلاحي للمغرب.

طبقا لدورية بنك المغرب رقم 14/G/2013 المتعلقة بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان كما تم تغييرها وتتميمها، سيتم تصنيف الأموال التي تم جمعها في إطار هذه العملية ضمن الأموال الذاتية الإضافية من الفئة 1.

## 2. بنية العرض

تعتزم مجموعة القرض الفلاحي للمغرب إصدار 2.000 سند تابعي لأجل لا محدود بقيمة إسمية تبلغ 100.000 درهم. يصل المبلغ الإجمالي للعملية 200.000.000 درهم، موزعا كما يلي:

✚ الشطر "A" يضم سندات لأجل لا محدود بسعر فائدة قابل للمراجعة كل 10 سنوات وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، وسقف قدره 200.000.000 درهم وقيمة إسمية تبلغ 100.000 درهم،

✚ الشطر "B" يضم سندات لأجل لا محدود بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، وسقف قدره 200.000.000 درهم وقيمة إسمية تبلغ 100.000 درهم،

لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن يتعدى المبلغ الإجمالي المخصص لمجموع الشطرين 200.000.000 درهم.

ويخصص هذا الإصدار سواء في السوق الأولية أو الثانوية للمستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي مع مراعاة النصوص التشريعية والتنظيمية التي تحكمهم:

- ✚ هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة والتي تسمح استراتيجيتها الاستثمارية، كما يرد ذلك في بياناتها للمعلومات بالاكنتاب في السندات التابعة لأجل غير محدود مع آلية لامتناس الخسائر و/أو إلغاء أداء القسائم.
- ✚ الشركات المالية<sup>1</sup>
- ✚ مؤسسات الائتمان،
- ✚ شركات التأمين وإعادة التأمين
- ✚ صندوق الإيداع والتدبير
- ✚ هيئات المعاشات والتقاعد
- ✚ أي شخص ذاتي يستفيد من صفة المستثمر المؤهل حسب المادة 1.30 (هـ) من دورية AMMC رقم 19/03 بتاريخ 20 فبراير 2019 المتعلق بالعمليات والمعلومات المالية

يلتزم كل مستثمر مؤهل مالك لسندات تابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور بعدم تحويل السندات المذكورة سوى لفائدة المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذا المنشور.

كما يتعين على ماسكي الحسابات بأي حال من الأحوال عدم قبول تعليمات تسديد وتسليم السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور المعبر عنها من طرف مستثمرين مؤهلين غير المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذا المنشور.

<sup>1</sup> كما تنص على ذلك المادة 20 من القانون رقم 12-130

### 3. الجدول الزمني للعملية

ويتمثل الجدول الزمني للعملية كما يلي:

الترتيب	المراحل	التاريخ
1	الحصول على تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل	الخميس 26 نونبر 2020
2	نشر موجز المنشور على الموقع الإلكتروني للمصدر ( <a href="http://www.creditagricole.ma">www.creditagricole.ma</a> )	الخميس 26 نونبر 2020
3	نشر المصدر لبيان صحفي في صحيفة للإعلانات القانونية	الاثنين 30 نونبر 2020
4	مراقبة نسب الفائدة المرجعية نشر سعر الفائدة المرجعي على الموقع الإلكتروني للمصدر	الجمعة 4 دجنبر 2020
5	نشر سعر الفائدة المرجعي في صحيفة للإعلانات القانونية افتتاح فترة الاكتتاب	الاثنين 7 دجنبر 2020
6	إغلاق فترة الاكتتاب	الأربعاء 9 دجنبر 2020
7	تخصيص السندات	الأربعاء 9 دجنبر 2020
8	التسديد / التسليم	الاثنين 14 دجنبر 2020
9	نشر المصدر لنتائج العملية في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر	الأربعاء 16 دجنبر 2020

### 4. المعلومات المتعلقة بالسندات قيد الإصدار

#### تنبيه

يتميز السند التابعي لأجل لا محدود عن السند الكلاسيكي بفعل أول رتبة الديون المحددة تعاقديا في بند التابعة وبفعل مدته اللامحدودة من جهة ثانية. ويكمن تأثير بند تابعة السندات في ربط تسديد الاقتراض في حالة تصفية مؤسسة الإصدار بتعويض كافة الديون الأخرى بما في ذلك الاقتراضات السندية التابعة لمدة محددة التي تم إصدارها أو التي يمكن إصدارها لاحقا. يشكل المبلغ الأصلي والفوائد المتعلقة بهذه السندات التزاما من الدرجة الأخيرة وتأتي في مرتبة أعلى فقط من سندات رأسمال القرض الفلاحي للمغرب.

علاوة على ذلك، تم لفت انتباه المستثمرين المحتملين إلى ما يلي :

- ليس لهذا الإصدار المتعلق بالسندات لأجل لا محدود تاريخ استحقاق معين وإنما يمكن تسديده حسب قرار الشركة المصدرة وبعد موافقة بنك المغرب، مما يؤثر على الأجل المتوقع وشروط إعادة الاستثمار،
- يتضمن الاستثمار في السندات التابعة لأجل لا محدود بنودا لانخفاض القيمة الإسمية للسندات وإلغاء أداء الفوائد التي تعرض المستثمرين إلى مخاطر يتم تقديمها في النقطة الرابعة من هذا القسم.

### خصائص الشطر A

سعر فائدة قابل للمراجعة كل 10 سنوات، لأجل لا محدود و غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء

طبيعة السندات	سندات تابعة لأجل لا محدود غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، تجرد من طابعها المادي من خلال تسجيلها في حساب لدى الوسطاء الماليين المؤهلين وتقبل في عمليات الوديع المركزي (ماروكبير).
الشكل القانوني	لحامها
الحد الأقصى للشطر	200.000.000 درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	2.000 سند تابعي لأجل لا محدود
القيمة الإسمية الأولية	100.000 درهم
سعر الإصدار	100 في المائة أي 100.000 درهم
مدة الاقتراض	لا محدودة الأجل، مع إمكانية تسديد مسبق، بعد السنة الخامسة من تاريخ الانتفاع والذي لا يمكن القيام به إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة بنك المغرب مع أجل مسبق أدناه خمس سنوات.
فترة الاكتتاب	من 7 إلى 9 دجنبر 2020 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	14 دجنبر 2020
الاستحقاق	لا محدودة الأجل
طريقة التخصيص	على أساس تناسي
سعر الفائدة الإسمي	سعر فائدة قابل للمراجعة كل 10 سنوات، بالنسبة للسنوات العشر الأولى، يحسب سعر الفائدة الإسمي أو يلاحظ انطلاقاً من سعر الفائدة لأجل 10 سنوات المحتسب انطلاقاً من منحى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 4 ديسمبر 2020 ، تضاف إليه علاوة المخاطرة قدرها 280 نقطة أساس. سيتم نشر السعر المرجعي وسعر الفائدة الاسمي على موقع القرض الفلاحي للمغرب ( <a href="http://www.creditagricole.ma">www.creditagricole.ma</a> ) في 4 ديسمبر 2020 وفي جريدة إشعار قانوني في 7 ديسمبر 2020. بعد مرور العشر سنوات الأولى وبالنسبة لكل 10 سنوات، يساوي السعر المرجعي سعر الفائدة لأجل 10 سنوات المحدد انطلاقاً من المنحى الثانوي لسندات الخزينة والصادر عن بنك المغرب، والذي يسبق التاريخ السنوي للقسيمة خلال كل 10 سنوات بخمسة أيام عمل. ويضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة (280 نقطة أساس) ويتم تبليغها من قبل القرض الفلاحي للمغرب لحاملي السندات على موقع الشركة ( <a href="http://www.creditagricole.ma">www.creditagricole.ma</a> ) خلال 4 أيام عمل قبل تاريخ الذكرى السنوية لكل تاريخ لمراجعة السعر. في حالة لم يتم معاينة سعر الفائدة لعشر سنوات لسندات الخزينة بشكل مباشر على المنحى، سيتم تحديد السعر المرجعي بطريقة الاستقطاب الخطي من خلال استعمال النقطتين اللتين تؤطران الأجل المطلق لعشر سنوات (أساس حسابي).
علاوة المخاطرة	280 نقطة أساس
الفوائد	يتم أداء الفوائد سنوياً عند التواريخ التي تصادف تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 14 ديسمبر من كل سنة. ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 14 ديسمبر إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل.

ستتوقف فوائد السندات التابعة لأجل لا محدود عن السريان في اليوم الذي ستقوم فيه مجموعة القرض الفلاحي للمغرب بتسديد رأس المال.

يمكن للقرض الفلاحي للمغرب أن يقرر حسب إرادته، وبعد الموافقة القبلية لبنك المغرب إلغاء (كلية أو جزئية) أداء مبلغ الفوائد لمدة غير محددة، وعلى أساس غير تراكمي من أجل مواجهة التزاماته (لا سيما تبعاً لطلب من بنك المغرب). تبعاً لهذا القرار، لن يؤد مبلغ الفائدة الملغاة من طرف المصدر أو يعتبر مبلغاً مراكماً أو مستحقاً لحاملي السندات لأجل لا محدود التي تصدرها مجموعة القرض الفلاحي للمغرب. وسيهم كل قرار إلغاء مبلغ القسيمة الذي كان من المقرر أصلاً دفعه في التاريخ السنوي المقبل.

تلتزم مجموعة القرض الفلاحي للمغرب بتطبيق مقتضيات الدورية رقم G/2013/14 لبنك المغرب بتاريخ 13 غشت 2013 المتعلقة بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان، طبقاً للفصل 10 من هذه الدورية التي تحدد أدوات الأموال الذاتية الأساسية كالأسهم أو أي عنصر مكون لرأس المال الشركة وكذا الحصة المخصصة التي تراعي عدة معايير (تحدد أدناه) ومن ضمنها البند الذي ينص على أن التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها لا تتم إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية والقيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى بما في ذلك الالتزامات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا البيان.

وتتمثل المعايير المشار إليها أعلاه فيما يلي

- ✔ يتم إصدار الأدوات مباشرة من طرف المؤسسة بعد موافقة مسبقة لجهازها الإداري،
- ✔ تعتبر الأدوات لا محدودة الأجل،
- ✔ لا يمكن لأصل الأدوات أن يؤدي لخفض أو تسديد، إلا في حالة تصفية المؤسسة أو بعد موافقة مسبقة من بنك المغرب،
- ✔ تنتمي الأدوات إلى مرتبة أدنى مقارنة بجميع الديون في حال عدم الملاءة أو تصفية المؤسسة،
- ✔ لا تحظى الأدوات من أي هيئة تابعة كانت من كفالات أو ضمانات للرفع من رتبة الديون،
- ✔ لا تحظى الأدوات بأي اتفاق تعاقدي أو غيره للرفع من رتبة الديون برسم هذه الأدوات في حالة عدم الملاءة أو التصفية،
- ✔ تسمح الأدوات بامتصاص الجزء الأول وتناسبياً الجزء الأهم من الخسائر فور وقوعها،
- ✔ تخول الأدوات لمالكها ديناً على الأصول المتبقية للمؤسسة، ويكون هذا الدين، في حالة التصفية وبعد أداء جميع الديون التي تفوقها مرتبة، متناسباً مع مبلغ الأدوات المصدرة. ولا يكون مبلغ هذا الدين قاراً ولا محدداً بسقف إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة.
- ✔ لا يمول شراء الأدوات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف المؤسسة،
- ✔ لا تتم التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية والقيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى. ولا يمكن أن تنتج هذه التوزيعات إلا عن عناصر قابلة للتوزيع. ولا يرتبط مستوى التوزيعات بالسعر الذي تم وفقه شراء الأدوات عند الإصدار إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة،
- ✔ لا تنتج المقتضيات التي تخضع لها أدوات الأموال الذاتية الأساسية عن (1) الحقوق التفضيلية لدفع أرباح الأسهم (2) عن سقف ولا قيود أخرى ترتبط بمبلغ أقصى للتوزيعات، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة، (3) عن واجب بالنسبة للمؤسسة يقضي القيام بتوزيعات لفائدة المالكين،
- ✔ لا يشكل عدم تسديد أرباح الأسهم حادثاً للتخلف عن الأداء بالنسبة للمؤسسة، و
- ✔ لا يفرض إلغاء التسديد أي إكراه على المؤسسة.

في حالة إلغاء أداء مبلغ الفوائد، ينبغي على المصدر إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود والهيئة المغربية لسوق الرساميل بقرار الإلغاء داخل أجل 60 يوماً على الأقل قبل تاريخ الأداء، ويتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره في صحيفة للإعلانات القانونية يحدد مبلغ الفوائد الملغاة ومبررات قرار إلغاء أداء مبلغ الفوائد وكذا التدابير التصحيحية التي تم أخذها.

يتم إبلاغ حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار نشر من قبل القرض الفلاحي للمغرب في إحدى الصحف الخاصة بالإعلانات القانونية وعلى موقع [www.creditagricole.ma](http://www.creditagricole.ma)

<p>الذي يحدد مقدار الفوائد الملغاة ودوافع هذا القرار إلغاء دفع مبلغ الفائدة والإجراءات التصحيحية التي تم تنفيذها.</p> <p>لا يمكن أن يصدر توزيع الفوائد إلا عن العناصر القابلة للتوزيع ولا ترتبط بجودة ائتمان مجموعة القرض الفلاحي للمغرب.</p> <p>ويمكن لمجموعة القرض الفلاحي للمغرب حسب إرادتها و بعد الموافقة القبلية لبنك المغرب الرفع من مبلغ القسيمة التي سيتم أداؤها والتي ستصير بالتالي أكبر من مبلغ القسيمة المحددة بناء على الصيغة أدناه.</p> <p>وفي حال اتخاذ قرار بالرفع من مبلغ القسيمة، ينبغي على المصدر إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود المصدر من طرف مجموعة القرض الفلاحي والهيئة المغربية لسوق الرساميل بهذا القرار. يتم إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى موقع (<a href="http://www.creditagricole.ma">www.creditagricole.ma</a>).</p> <p>في حال وجود أدوات أخرى لها آلية إلغاء أداء مبلغ الفوائد فإن قرار إلغاء/ رفع مبلغ القسيمة المطلوب أداؤها سيتم تفعيله بما يتناسب مع قسط مبلغ الفوائد الخاص بهذه الأدوات.</p> <p>وتحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية: القيمة الإسمية x سعر الفائدة الإسمي.</p> <p>يتم حساب الفوائد على أساس القيمة الإسمية كما تم تعريفها في بند "امتصاص الخسائر" أو على أساس الرأسمال المتبقي الواجب كما تم تعريفه في بند "تسديد رأس المال".</p>	
<p>يخضع تسديد رأس المال لموافقة بنك المغرب وسيتم بشكل خطي على مدة أدناها 5 سنوات. (انظر بند "التسديد المسبق").</p>	<p><b>تسديد رأس المال</b></p>
<p>يمنع على مجموعة القرض الفلاحي للمغرب خلال كامل مدة الاقتراض القيام بالتسديد المسبق للسندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار قبل مرور أجل 5 سنوات ابتداء من تاريخ الانتفاع.</p> <p>وبعد مرور 5 سنوات، لا يمكن إجراء التسديد المسبق إلا من طرف المصدر، شريطة إشعار مسبق أدناه 5 سنوات وبعد موافقة بنك المغرب.</p> <p>إن كل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) سيتم بشكل تناسبي مع كافة أشر السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار وبشكل خطي لمدة أدناها 5 سنوات.</p> <p>سيتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بالتسديد المسبق فور اتخاذ قرار التسديد المسبق مع التذكير داخل أجل أدناه ستون يوما تقويميا قبل تاريخ بداية هذا التسديد.</p> <p>وسيتم نشر هذه الإشعارات من قبل القرض الفلاحي للمغرب في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع (<a href="http://www.creditagricole.ma">www.creditagricole.ma</a>) مع تحديد مبلغ التسديد ومدته وتاريخ بدايته.</p> <p>لا يجوز للمصدر التسديد المسبق الكلي أو الجزئي لسندات التابعة لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند "امتصاص الخسائر".</p> <p>وفي حالة كانت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6 بالمائة، على أساس فردي أو موطن، خلال فترة التسديد، سيتم إجراء هذا الأخير على أساس القيمة الإسمية الأولية للسندات.</p> <p>وكل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) يتم قبل حلول التاريخ السنوي، سيتم على أساس المبلغ الواجب للرأسمال المتبقي المستحق والفوائد الجارية إلى غاية تاريخ الاسترداد.</p> <p>وتمتنع مجموعة القرض الفلاحي للمغرب عن القيام بشراء استرادي للسندات التابعة لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، لطالما القيمة الإسمية تم تخفيضها طبق لبند "امتصاص الخسائر".</p>	<p><b>التسديد المسبق</b></p>

<p>ويتعين على المصدر إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالإضافة إلى مجموع حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود الذين اكتتبوا في هذا الإصدار بأي مسطرة محتملة لإعادة الشراء من شأنها أن تشكل موضوع موافقة مسبقة لبنك المغرب، عبر إشعار من قبل القرض الفلاحي للمغرب يتم نشره في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع (<a href="http://www.creditagricole.ma">www.creditagricole.ma</a>) مع تحديد عدد السندات موضوع هذا الشراء الاسترادي وأجله وسعره.</p> <p>وستقوم مجموعة القرض الفلاحي للمغرب بشكل تناسي مع أوامر البيع المقدمة ( في حالة كان عدد السندات المعروضة أكبر من عدد السندات التي سيتم إعادة شراؤها).</p> <p>سيتم إلغاء السندات التي أعيد شراؤها</p> <p>في حالة اندماج او انفصال أو تقديم جزئي لأصول مجموعة القرض الفلاحي خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعة للهيئة القانونية التي حلت محل مجموعة القرض الفلاحي في الحقوق والواجبات.</p> <p>ويظل تسديد رأس المال، في حالة تصفية مجموعة القرض الفلاحي، تابعا للديون الأخرى (انظر "مرتبة الاقتراض").</p>	
<p>تخضع قيمة السندات كلما<sup>2</sup> أصبحت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6 بالمائة من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطن.</p> <p>تنخفض قيمة السندات بالمبلغ الموافق للفرق بين الأموال الذاتية الأساسية النظرية من الفئة 1 (CET1) مما يسمح ببلوغ 6 بالمائة من نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول والأموال الذاتية الفعلية CET1. (بعد الأخذ بعين الاعتبار التأثير المتعلق بالضرائب)<sup>3</sup>.</p> <p>ويتم خفض القيمة داخل أجل لا يمكن أن يتعدى شهرا تقويميا ابتداء من تاريخ معاينة عدم احترام النسبة الدنيا 6 بالمائة على أساس فردي أو موطن، من خلال خفض القيمة الإسمية للسندات بالمبلغ الموافق، وذلك في حدود قيمة إسمية دنيا قدرها 50 درهم (طبقا للمادة 292 من القانون 17-95 المتعلق بالشركات المساهمة) (كما تم تغييره وتتميمه).</p> <p>وخلال 30 يوما الموالية التي تلي كل فترة نصف سنوية (تواريخ الحصر نصف السنوية لنشر نسب الملاءة) أو تاريخ الحساب غير العادي أو الوسيط الذي تطلبه السلطات الوصية، يتعين على المصدر التأكد من أن نسبة CET 1 للدعامة الأولى كما عرفها بنك المغرب تحترم المستوى الأدنى 6.0 بالمائة على أساس فردي وموطن.</p> <p>ستقوم مجموعة القرض الفلاحي للمغرب بنشر نسبتها CET 1 والمستويات التوقعية لهذه النسبة في أفق 18 شهرا، بعد موافقة مسبقة من مجلس رقابتها. ويتم هذا النشر قبل متم أبريل بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات السنوية وقبل متم أكتوبر بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات نصف السنوية. وستتم من خلال إصدارات الدعامة 3 لمجموعة القرض الفلاحي للمغرب (يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني للمصدر) ويتم هذا النشر من قبل القرض الفلاحي للمغرب كذلك في صحيفة للإعلانات القانونية، خلال الثلاثين يوما التي تلي وقوع حدث ملحوظ قد يؤثر على النسب التنظيمية. وسيتم إرسال هذه الإصدارات إلى ممثل كتلة حاملي السندات التي تضم حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، في نفس الوقت الذي ترسل فيه إلى بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل، ويجب أن تتضمن بتفصيل النسب الاحترازية (النسبة على الأموال الذاتية الأساسية أو نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول ونسبة الملاءة) وتشكيل الأموال الذاتية التنظيمية وتوزيع المخاطر المرجحة.</p>	<p>امتصاص الخسائر</p>

<sup>2</sup> قد يسمح خفض المحتمل للقيمة الإسمية للسندات لمجموعة القرض الفلاحي للمغرب بملاحظة عائد استثنائي يأتي ليرفع الناتج الصافي مما سيسمح بالرفع من الأموال الذاتية. <sup>3</sup> يتم تقديم التطور التاريخي لنسبة الأموال الذاتية الأساسية (CET1) ونسبة الملاءة في الوثيقة المرجعية للقرض الفلاحي للمغرب المتعلقة بالسنة المالية 2019 والنصف الأول من عام 2020.

<p>وفي حالة عدم احترام النسبة الدنيا 6.0 بالمائة، على أساس فردي أو موطن، بتعين على المصدر إخبار بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل على الفور بذلك وتوجيه إشعار إلى حاملي السندات لأجل لا محدود داخل أجل 5 أيام ابتداء من تاريخ ملاحظة عدم احترام النسبة الدنيا 6.0 بالمائة على أساس فردي أو موطن، ويتم اشعار منشور من قبل القرض الفلاحي للمغرب على الموقع (<a href="http://www.creditagricole.ma">www.creditagricole.ma</a>) وكذلك في صحيفة للإعلانات القانونية يوضح وقوع أحداث ترتب عنها امتصاص الخسارة ومبلغ خفض القيمة الإسمية للسندات وطريقة حساب هذا المبلغ والتدابير التصحيحية المتخذة والتاريخ الذي سيتم فيه خفض القيمة.</p> <p>بعد أي خفض مفترض في القيمة الإسمية للسندات وإذا تحسنت الوضعية المالية للمصدر التي استوجبت هذا التخفيض، يمكن لمجموعة القرض الفلاحي للمغرب البدء بعد موافقة بنك المغرب في آلية خفض القيمة كليا أو جزئيا للقيمة الإسمية التي شكلت موضوع خفض القيمة.</p> <p>يتعين على المصدر إخبار حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود داخل أجل شهر واحد عبر إشعار يتم نشره من قبل القرض الفلاحي للمغرب على الموقع (<a href="http://www.creditagricole.ma">www.creditagricole.ma</a>) و في صحيفة للإعلانات القانونية بقرار رفع القيمة الإسمية ومبلغ وطريقة حساب وتاريخ سريان هذا الرفع في القيمة.</p> <p>في حالة وجود أدوات أخرى لها آلية لامتصاص الخسائر، سيتم خفض أو رفع القيمة الإسمية بشكل تناسبي بين جميع الأدوات التي تم تجاوز عتبة إطلاقها وذلك بناء على آخر قيمة إسمية تسبق تاريخ إطلاق آلية امتصاص الخسائر.</p> <p>وسيتم حساب الفوائد بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ أداء القسيمة (مع الأخذ بعين الاعتبار انخفاض وارتفاع القيمة الاسمية).</p> <p>في حال انخفاض أو ارتفاع في القيمة الاسمية للسندات، يجب على المصدر فورا إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل.</p>	
<p>قابلة للتداول بالتراضي.</p> <p>لا يمكن تداول السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار إلا بين المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذا البيان للمعلومات.</p> <p>يلتزم كل مستثمر مؤهل مالك لسندات تابعة لأجل لا محدود موضوع هذا البيان للمعلومات بعدم تحويل السندات المذكورة سوى لفائدة المستثمرين المحددة لائحتهم في هذا البيان.</p> <p>كما يتعين على ماسكي الحسابات في أي حال من الأحوال قبول تعليمات تسديد وتسليم السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا البيان المعبر عنها من طرف مستثمرين مؤهلين غير المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذا البيان.</p>	<p><b>قابلية تداول السندات</b></p>
<p>لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا البيان وسندات أي إصدار سابق.</p> <p>إذا قامت مجموعة القرض الفلاحي للمغرب بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن لها دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدًا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.</p>	<p><b>بند التماثل</b></p>
<p>يخضع رأس المال والفوائد لبند تابعة السندات.</p> <p>ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سنداته من حيث رأس المال والفوائد.</p>	<p><b>رتبة القرض</b></p>

<p>وفي حالة تصفية مجموعة القرض الفلاحي للمغرب، لن يتم تسديد السندات التابعة لأجل لا محدود لهذا الإصدار إلا بعد تعويض جميع الدائنين الذين لهم الأولوية أو العاديين.</p> <p>بينما يتم تسديد هذه السندات التابعة لأجل لا محدود لهذا الإصدار بعد كافة الإقتراضات السندية لمدة محدودة التي أصدرتها مجموعة القرض الفلاحي للمغرب لاحقا في المغرب كما في الخارج.</p> <p>سيتم هذا التسديد على أساس أقل مبلغ من المبلغين التاليين:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>📌 القيمة الإسمية الأولية بعد طرح مبلغ التسديدات المحتملة المنجزة سابقا،</li> <li>📌 المبلغ المتوفر بعد تعويض جميع الدائنين ذوي الأفضلية والعادين وحاملي السندات التابعة التي يمكن أن تكون مجموعة القرض الفلاحي للمغرب قد أصدرتها في وقت لاحق سواء في المغرب أو في الخارج،</li> </ul> <p>تأتي هذه السندات التابعة لأجل لا محدود في نفس المرتبة مثل السندات التابعة لأجلا محدود لنفس الفئة.</p> <p>وللتذكير ، أصدر القرض الفلاحي للمغرب سندات ثانوية دائمة في أكتوبر 2019 بمبلغ إجمالي قدره 850 مليون درهم.</p>	
<p>لا يخضه هذا الإصدار لأي ضمان خاص</p>	<p><b>ضمان التسديد</b></p>
<p>لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف</p> <p>بموجب السلطات المخولة له من طرف مجلس الإدارة الجماعية المنعقد بتاريخ 25 نوفمبر 2020، و في انتظار انعقاد الجمعية العامة لحاملي السندات، عين مكتب Hdid Consultants ممثلا بالسيد محمد حديد وكيلا مؤقتا.</p> <p>وسيبري مفعول هذا القرار فور افتتاح فترة الاكتتاب.</p> <p>الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة لشطري هذا الإصدار A و B (سندات تابعة لأجل لا محدود)، الذين تم تجميعهما في كتلة واحدة.</p> <p>يلتزم مجلس الإدارة بدعوة الجمعية العامة لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين ممثل دائم لكتلة حاملي السندات، وذلك داخل أجل سنة يوما ابتداء من تاريخ الانتفاع.</p> <p>بالإضافة إلى ذلك ، تجدر الإشارة إلى أن شركة HDID Consultants التي يمثلها السيد محمد حديد هي الممثل الدائم لكتلة حاملي السندات في إصدارات السندات الأربعة السابقة الخاصة بـ CAM:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>📌 إصدار سندات تابعة (900 مليون درهم) في عام 2015 ؛</li> <li>📌 إصدار السندات التابعة (600 مليون درهم) في عام 2016 ؛</li> <li>📌 إصدار سندات تابعة (مليار درهم) في عام 2017 ؛</li> <li>📌 إصدار سندات تابعة (500 مليون درهم) في 2018.</li> <li>📌 إصدار سندات تابعة لأجل لا محدود (850 مليون درهم) في 2019</li> <li>📌 إصدار سندات تابعة (450 مليون درهم) في 2019.</li> </ul> <p>بالإضافة إلى ذلك ، قامت شركة HDID Consultants التي يمثلها السيد محمد حديد بمرافقة القرض الفلاحي للمغرب كمستشار ضريبي خلال تدقيقه الضريبي للفترة من 2005 إلى 2010.</p> <p>بصرف النظر عن المهام المذكورة أعلاه ، لا تحتفظ شركة Hdid consultant بأية مهام أخرى ولا تحتفظ بأي علاقة تجارية أو رأسمالية مع القرض الفلاحي للمغرب</p>	<p><b>التصنيف</b></p> <p><b>تمثيل كتلة حاملي السندات</b></p>
<p>القانون المغربي</p>	<p><b>القانون المطبق</b></p>
<p>المحكمة التجارية الرباط</p>	<p><b>المحكمة المختصة</b></p>

### خصائص الشطر B

#### سعر فائدة قابل للمراجعة سنويا، لأجل لا محدود و غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء

طبيعة السندات	سندات تابعة لأجل لا محدود غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، تجرد من طابعها المادي من خلال تسجيلها في حساب لدى الوسطاء الماليين المؤهلين وتقبل في عمليات الوديع المركزي (ماروكليز).
الشكل القانوني	لحامليها
الحد الأقصى للشطر	200.000.000 درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	2,000 سندات تابعة لأجل لا محدود
القيمة الإسمية الأولية	100.000 درهم
سعر الإصدار	100 في المائة أي 100.000 درهم
مدة الاقتراض	لا محدودة الأجل، مع إمكانية تسديد مسبق، بعد السنة الخامسة من تاريخ الانتفاع والذي لا يمكن القيام به إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة بنك المغرب مع أجل مسبق أدناه خمس سنوات.
فترة الاكتتاب	من 7 إلى 9 ديسمبر 2020 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	14 ديسمبر 2020
الاستحقاق	لا محدودة الأجل
طريقة التخصيص:	على أساس تناسبي
علاوة المخاطرة	280 نقطة أساس
سعر الفائدة الإسمي	<p><b>سعر قابل للمراجعة سنويا</b></p> <p>بالنسبة للسنة الأولى، يساوي سعر الفائدة الإسمي سعر الفائدة الكامل لأجل 52 أسبوعا (سعر نقدي) و سيتم احتسابه اعتمادا على منحى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة كما سيتم نشره من قبل بنك المغرب بتاريخ 4 ديسمبر 2020، تضاف إليه علاوة المخاطرة قدرها 280 نقطة أساس.</p> <p>سيتم نشر السعر المرجعي وسعر الفائدة على موقع القرض الفلاحي للمغرب الإلكتروني (<a href="http://www.creditagricole.ma">www.creditagricole.ma</a>) وفي جريدة الإعلانات الرسمية في 7 ديسمبر 2020.</p> <p>وعند حلول التاريخ السنوي، يساوي السعر المرجعي السعر الكامل لأجل 52 أسبوعا (السعر النقدي)، المحدد بالرجوع إلى المنحى الثانوي لسندات الخزينة، والذي يسبق التاريخ السنوي للقسيمة على الأقل بخمسة أيام عمل.</p> <p>ويضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليها علاوة المخاطرة (280 نقطة أساس) التي يتم تبليغها من قبل القرض الفلاحي للمغرب لحاملي السندات 4 أيام عمل قبل التاريخ السنوي لكل تاريخ مراجعة سعر على موقع المصدر (<a href="http://www.creditagricole.ma">www.creditagricole.ma</a>).</p>
طريقة حساب السعر المرجعي	<p>يحدد سعر الفائدة المرجعي بمنهج الاستقطاب الخطي مع استعمال النقطتين المؤطرتين لحلول الاستحقاق الكامل لأجل 52 أسبوعا (أساس نقدي).</p> <p>وسيتم هذا الاستقطاب الخطي بعد تحويل سعر الفائدة الأعلى مباشرة للسندات ذات أجل 52 أسبوعا (أساس حسابي) إلى السعر النقدي الذي يناسبه.</p> <p>وتتمثل طريقة الحساب كما يلي:</p> $((\text{سعر الفائدة الحسابي} + 1) \wedge (k / \text{العدد الأيام الصحيح} * (1 - k / 360)) - 1) \times 365$ <p>حيث أن k هو أجل سعر الفائدة الحسابي الذي نود تحويله * عدد الأيام بالتحديد: 365 أو 366 يوما.</p>
تاريخ تحديد أسعار الفائدة	<p>تتم مراجعة القسيمة سنويا عند التواريخ التي تصادف تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 14 ديسمبر من كل سنة.</p> <p>يتم تبليغ سعر الفائدة الجديد لحاملي السندات من قبل القرض الفلاحي للمغرب في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى موقع (<a href="http://www.creditagricole.ma">www.creditagricole.ma</a>) داخل أجل 4 أيام عمل قبل التاريخ السنوي من قبل المصدر.</p>

يتم أداء الفوائد سنويا عند التواريخ التي تصادف تاريخ ارتفاع الاقتراض، أي في 14 ديسمبر من كل سنة.

ويتم أداؤها في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 14 ديسمبر إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل.

ستتوقف فوائد السندات التابعة لأجل لا محدود عن السريان في اليوم الذي ستقوم فيه مجموعة القرض الفلاحي للمغرب بتسديد رأس المال.

يمكن للقرض الفلاحي للمغرب أن يقرر حسب إرادته، وبعد الموافقة القبلية لبنك المغرب إلغاء (كليا أو جزئيا) أداء مبلغ الفوائد لمدة غير محددة، وعلى أساس غير تراكمي من أجل مواجهة التزاماته (لا سيما تبعا لطلب من بنك المغرب). تبعا لهذا القرار، لن يؤدي مبلغ الفائدة الملمغة من طرف المصدر أو يعتبر مبلغا مراكما أو مستحقا لحاملي السندات لأجل لا محدود التي تصدرها مجموعة القرض الفلاحي للمغرب. وسيهم كل قرار إلغاء مبلغ القسيمة الذي كان من المقرر أصلا دفعه في التاريخ السنوي المقبل.

تلتزم مجموعة القرض الفلاحي للمغرب بتطبيق مقتضيات الدورية رقم G/2013/14 لبنك المغرب بتاريخ 13 غشت 2013 المتعلقة بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان، طبقا للفصل 10 من هذه الدورية التي تحدد أدوات الأموال الذاتية الأساسية كالأسهم أو أي عنصر مكون لرأس المال الشركة وكذا الحصة المخصصة التي تراعي عدة معايير (تحدد أدناه) ومن ضمنها البند الذي ينص على أن التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها لا تتم إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية والقيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى بما في ذلك الالتزامات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا البيان.

وتتمثل المعايير المشار إليها أعلاه فيما يلي

- ✔ يتم إصدار الأدوات مباشرة من طرف المؤسسة بعد موافقة مسبقة لجهازها الإداري،
- ✔ تعتبر الأدوات لا محدودة الأجل،
- ✔ لا يمكن لأصل الأدوات أن يؤدي لخفض أو تسديد، إلا في حالة تصفية المؤسسة أو بعد موافقة مسبقة من بنك المغرب،
- ✔ تنتمي الأدوات إلى مرتبة أدنى مقارنة بجميع الديون في حال عدم الملاءة أو تصفية المؤسسة،
- ✔ لا تحظى الأدوات من أي هيئة تابعة كانت من كفالات أو ضمانات للرفع من رتبة الديون،
- ✔ لا تحظى الأدوات بأي اتفاق تعاقدي أو غيره للرفع من رتبة الديون برسم هذه الأدوات في حالة عدم الملاءة أو التصفية،
- ✔ تسمح الأدوات بامتصاص الجزء الأول وتناسيبا الجزء الأهم من الخسائر فور وقوعها،
- ✔ تخول الأدوات لمالكها دينا على الأصول المتبقية للمؤسسة، ويكون هذا الدين، في حالة التصفية وبعد أداء جميع الديون التي تفوتها مرتبة، متناسبا مع مبلغ الأدوات المصدرة. ولا يكون مبلغ هذا الدين قارا ولا محددًا بسقف إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة.
- ✔ لا يمول شراء الأدوات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف المؤسسة،
- ✔ لا تتم التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية والقيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى. ولا يمكن أن تنتج هذه التوزيعات إلا عن عناصر قابلة للتوزيع. ولا يرتبط مستوى التوزيعات بالسعر الذي تم وفقه شراء الأدوات عند الإصدار إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة،
- ✔ لا تنتج المقتضيات التي تخضع لها أدوات الأموال الذاتية الأساسية عن (1) الحقوق التفضيلية لدفع أرباح الأسهم (2) عن سقف ولا قيود أخرى ترتبط بمبلغ أقصى للتوزيعات، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة، (3) عن واجب بالنسبة للمؤسسة يقضي القيام بتوزيعات لفائدة المالكين،
- ✔ لا يشكل عدم تسديد أرباح الأسهم حادثا للتخلف عن الأداء بالنسبة للمؤسسة، و
- ✔ لا يفرض إلغاء التسديد أي إكراه على المؤسسة.

في حالة إلغاء أداء مبلغ الفوائد، ينبغي على المصدر إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود والهيئة المغربية لسوق الرساميل بقرار الإلغاء.

الفوائد

<p>داخل أجل 60 يوما على الأقل قبل تاريخ الأداء، ويتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من قبل القرض الفلاحي للمغرب في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى موقع (<a href="http://www.creditagricole.ma">www.creditagricole.ma</a>) يحدد مبلغ الفوائد الملغاة ومبررات قرار إلغاء أداء مبلغ الفوائد وكذا التدابير التصحيحية التي تم أخذها.</p> <p>لا يمكن أن يصدر توزيع الفوائد إلا عن العناصر القابلة للتوزيع ولا ترتبط بجودة ائتمان مجموعة القرض الفلاحي للمغرب.</p> <p>ويمكن لمجموعة القرض الفلاحي حسب إرادتها أن تقرر بعد الموافقة القبلية لبنك المغرب، الرفع من مبلغ القسيمة التي سيتم أداؤها والتي ستصير بالتالي أكبر من مبلغ القسيمة المحددة بناء على الصيغة أدناه.</p> <p>وفي حال اتخاذ قرار بالرفع من مبلغ القسيمة، ينبغي على المصدر إخبار داخل أجل 60 يوما على الأقل قبل تاريخ الأداء جميع حاملي السندات لأجل لا محدود المصدرة من طرف مجموعة القرض الفلاحي والهيئة المغربية لسوق الرساميل بهذا القرار. يتم إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من قبل القرض الفلاحي للمغرب في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى موقع (<a href="http://www.creditagricole.ma">www.creditagricole.ma</a>).</p> <p>في حال وجود أدوات أخرى لها آلية إلغاء أداء مبلغ الفوائد فإن قرار إلغاء/ رفع مبلغ القسيمة المطلوب أداؤها سيتم تفعيله بما يتناسب مع قسط مبلغ الفوائد الخاص بهذه الأدوات.</p> <p>وتحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية: القيمة الإسمية × سعر الفائدة الإسمي × عدد الأيام بالضبط/360.</p> <p>يتم حساب الفوائد على أساس القيمة الإسمية كما تم تعريفها في بند "امتصاص الخسائر" أو على أساس الرأسمال المتبقي الواجب كما تم تعريفه في بند "تسديد رأس المال".</p>	
<p>يخضع تسديد رأس المال لموافقة بنك المغرب وسيتم بشكل خطي على مدة أدناها 5 سنوات. (انظر بند "التسديد السابق").</p>	<p><b>تسديد رأس المال</b></p>
<p>يمنع على مجموعة القرض الفلاحي للمغرب خلال كامل مدة الاقتراض القيام بالتسديد المسبق للسندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار قبل مرور أجل 5 سنوات ابتداء من تاريخه الإصدار.</p> <p>وبعد مرور 5 سنوات، لا يمكن إجراء التسديد المسبق إلا من طرف المصدر، شريطة إشعار مسبق أدناه 5 سنوات وبعد موافقة بنك المغرب.</p> <p>إن كل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) سيتم بشكل تناسبي مع كافة أسطر السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار وبشكل خطي لمدة أدناها 5 سنوات.</p> <p>سيتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بالتسديد المسبق فور اتخاذ قرار التسديد المسبق مع التذكير داخل أجل أدناه ستون يوما تقويميا قبل تاريخ بداية هذا التسديد.</p> <p>وسيتم نشر هذه الإشعارات من قبل القرض الفلاحي للمغرب في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى موقع (<a href="http://www.creditagricole.ma">www.creditagricole.ma</a>) مع تحديد مبلغ التسديد ومدته وتاريخ بدايته.</p> <p>لا يجوز للمصدر التسديد المسبق الكلي أو الجزئي لسندات التابعة لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند "امتصاص الخسائر".</p> <p>وفي حالة كانت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6 بالمائة، على أساس فردي أو موطن، خلال فترة التسديد، سيتم إجراء هذا الأخير على أساس القيمة الإسمية الأولية للسندات.</p> <p>وكل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) يتم قبل حلول التاريخ السنوي، سيتم على أساس المبلغ الواجب للرأسمال المتبقي المستحق والفوائد الجارية إلى غاية تاريخ الاسترداد</p>	<p><b>التسديد المسبق</b></p>

وتمتنع مجموعة القرض الفلاحي للمغرب عن القيام بشراء استردادي للسندات التابعة لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، لطالما القيمة الإسمية تم تخفيضها طبق لبند "امتصاص الخسائر".

ويتعين على المصدر إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالإضافة إلى مجموع حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود الذين اكتتبوا في هذا الإصدار بأي مسطرة محتملة لإعادة الشراء من شأنها أن تشكل موضوع موافقة مسبقة لبنك المغرب، عبر إشعر يتم نشره من قبل القرض الفلاحي للمغرب في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى موقع ([www.creditagricole.ma](http://www.creditagricole.ma)) مع تحديد عدد السندات موضوع هذا الشراء الاستردادي وأجله وسعره.

وستقوم مجموعة القرض الفلاحي للمغرب بشكل تناسي مع أوامر البيع المقدمة ( في حالة كان عدد السندات المعروضة أكبر من عدد السندات التي سيتم إعادة شراؤها).

سيتم إلغاء السندات التي أعيد شراؤها

في حالة اندماج او انفصال أو تقديم جزئي لأصول مجموعة القرض الفلاحي خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الواجبات المتعلقة بالسندات التابعة للهيئة القانونية التي حلت محل مجموعة القرض الفلاحي في الحقوق والواجبات.

ويظل تسديد رأس المال، في حالة تصفية مجموعة القرض الفلاحي، تابعا للديون الأخرى (انظر "مرتبة الاقتراض").

تخفف قيمة السندات كما<sup>4</sup> أصبحت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6 بالمائة من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطن.

تنخفض قيمة السندات بالمبلغ الموافق للفرق بين الأموال الذاتية الأساسية النظرية من الفئة 1 (CET1) مما يسمح ببلوغ 6 بالمائة من نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول والأموال الذاتية الفعلية CET1. (بعد الأخذ بعين الاعتبار التأثير المتعلق بالضرائب)<sup>5</sup>.

ويتم خفض القيمة داخل أجل لا يمكن أن يتعدى شهرا تقويميا ابتداء من تاريخ معاينة عدم احترام النسبة الدنيا 6 بالمائة على أساس فردي أو موطن، من خلال خفض القيمة الإسمية للسندات بالمبلغ الموافق، وذلك في حدود قيمة إسمية دنيا قدرها 50 درهم (طبقا للمادة 292 من القانون 17-95 المتعلق بالشركات المساهمة (كما تم تغييره وتتميمه)).

وخلال 30 يوما الموالية التي تلي كل فترة نصف سنوية (تواريخ الحصر نصف السنوية لنشر نسب الملاءة) أو تاريخ الحساب غير العادي أو الوسيط الذي تطلبه السلطات الوصية، يتعين على المصدر التأكيد من أن نسبة CET 1 للدعامة الأولى كما عرفها بنك المغرب تحترم المستوى الأدنى 6.0 بالمائة على أساس فردي وموطن.

ستقوم مجموعة القرض الفلاحي للمغرب بنشر نسبتها CET 1 والمستويات التوقعية لهذه النسبة في أفق 18 شهرا، بعد موافقة مسبقة من مجلس رقابتها. ويتم هذا النشر قبل متم أبريل بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات السنوية وقبل متم أكتوبر بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات نصف السنوية. وستتم من خلال إصدارات الدعامة 3 لمجموعة القرض الفلاحي للمغرب (يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني للمصدر) ويتم هذا النشر من قبل القرض الفلاحي للمغرب في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى موقع ([www.creditagricole.ma](http://www.creditagricole.ma)) ، خلال الثلاثين يوما التي تلي وقوع حدث ملحوظ قد يؤثر على النسب التنظيمية. وسيتم إرسال هذه الإصدارات إلى ممثل كتلة حاملي السندات التي تضم حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، في نفس الوقت الذي ترسل فيه إلى بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل، ويجب أن تتضمن بتفصيل

امتصاص الخسائر

<sup>4</sup> قد يسمح خفض المحتمل للقيمة الإسمية للسندات لمجموعة القرض الفلاحي للمغرب بملاحظة عائد استثنائي يأتي ليرفع الناتج الصافي مما سيسمح بالرفع من الأموال الذاتية.  
<sup>5</sup> يتم تقديم التطور التاريخي لنسبة الأموال الذاتية الأساسية (CET1) ونسبة الملاءة في الوثيقة المرجعية للقرض الفلاحي للمغرب المتعلقة بالسنة المالية 2019 والنصف الأول من عام 2020.

<p>النسب الاحترازية (النسبة على الأموال الذاتية الأساسية أو نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول ونسبة الملاءة) وتشكيل الأموال الذاتية التنظيمية وتوزيع المخاطر المرجحة.</p> <p>وفي حالة عدم احترام النسبة الدنيا 6.0 بالمائة، على أساس فردي أو موطن، يتعين على المصدر إخبار بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل على الفور بذلك وتوجيه إشعار إلى حاملي السندات لأجل لا محدود داخل أجل 5 أيام ابتداء من تاريخ ملاحظة عدم احترام النسبة الدنيا 6.0 بالمائة على أساس فردي أو موطن، ويتم إشعار منشور من قبل القرض الفلاحي للمغرب على الموقع (<a href="http://www.creditagricole.ma">www.creditagricole.ma</a>) وكذلك في صحيفة للإعلانات القانونية يوضح وقوع أحداث ترتب عنها امتصاص الخسارة ومبلغ خفض القيمة الإسمية للسندات وطريقة حساب هذا المبلغ والتدابير التصحيحية المتخذة والتاريخ الذي سيتم فيه خفض القيمة.</p> <p>بعد أي خفض مفترض في القيمة الإسمية للسندات وإذا تحسنت الوضعية المالية للمصدر التي استوجبت هذا التخفيض، يمكن لمجموعة القرض الفلاحي للمغرب البدء بعد موافقة بنك المغرب في آلية خفض القيمة كليا أو جزئيا للقيمة الإسمية التي شكلت موضوع خفض القيمة.</p> <p>يتعين على المصدر إخبار حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود داخل أجل شهر واحد عبر إشعار يتم نشره من قبل القرض الفلاحي للمغرب في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى موقع (<a href="http://www.creditagricole.ma">www.creditagricole.ma</a>) بقرار رفع القيمة الإسمية ومبلغ وطريقة حساب وتاريخ سريان هذا الرفع في القيمة.</p> <p>في حالة وجود أدوات أخرى لها آلية لامتصاص الخسائر، سيتم خفض أو رفع القيمة الإسمية بشكل تناسلي بين جميع الأدوات التي تم تجاوز عتبة إطلاقها وذلك بناء على آخر قيمة إسمية تسبق تاريخ إطلاق آلية امتصاص الخسائر.</p> <p>وسيتم حساب الفوائد بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ أداء القسيمة (مع الأخذ بعين الاعتبار انخفاض وارتفاع القيمة الاسمية).</p> <p>في حال انخفاض أو ارتفاع في القيمة الاسمية للسندات، يجب على المصدر فوراً إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل.</p>	
<p>قابلة للتداول بالتراضي.</p> <p>لا يمكن تداول السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار إلا بين المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذا البيان للمعلومات.</p> <p>يلتزم كل مستثمر مؤهل مالك لسندات تابعة لأجل لا محدود موضوع هذا البيان للمعلومات بعدم تحويل السندات المذكورة سوى لفائدة المستثمرين المحددة لائحتهم في هذا البيان.</p> <p>كما يتعين على ماسكي الحسابات في أي حال من الأحوال قبول تعليمات تسديد وتسليم السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا البيان المعبر عنها من طرف مستثمرين مؤهلين غير المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذا البيان.</p>	<p><b>قابلية تداول السندات</b></p>
<p>لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا البيان وسندات أي إصدار سابق.</p> <p>إذا قامت مجموعة القرض الفلاحي للمغرب بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن لها دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدًا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.</p>	<p><b>بند التماثل</b></p>
<p>يخضع رأس المال والفوائد لبند تابعة السندات.</p> <p>ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سنداته من حيث رأس المال والفوائد.</p>	<p><b>رتبة القرض</b></p>

<p>وفي حالة تصفية مجموعة القرض الفلاحي للمغرب، لن يتم تسديد السندات التابعة لأجل لا محدود لهذا الإصدار إلا بعد تعويض جميع الدائنين الذين لهم الأولوية أو العاديين.</p> <p>بينما يتم تسديد هذه السندات التابعة أجل لا محدود لهذا الإصدار بعد كافة الإقتراضات السندية لمدة محدودة التي أصدرتها مجموعة القرض الفلاحي للمغرب لاحقا في المغرب كما في الخارج.</p> <p>سيتم هذا التسديد على أساس أقل مبلغ من المبلغين التاليين:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>📌 القيمة الإسمية الأولية بعد طرح مبلغ التسديدات المحتملة المنجزة سابقا،</li> <li>📌 المبلغ المتوفر بعد تعويض جميع الدائنين ذوي الأفضلية والعادين وحاملي السندات التابعة التي يمكن أن تكون مجموعة القرض الفلاحي للمغرب قد أصدرتها في وقت لاحق سواء في المغرب أو في الخارج،</li> </ul> <p>تأتي هذه السندات التابعة أجل لا محدود في نفس المرتبة مثل السندات التابعة لأجل. لا محدود لنفس الفئة</p>	
<p>لا يخضه هذا الإصدار لأي ضمان خاص</p>	<p><b>ضمان التسديد</b></p>
<p>لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف</p>	<p><b>التصنيف</b></p>
<p>بموجب السلطات المخولة له من طرف مجلس الإدارة الجماعية المنعقد بتاريخ 25 نوفمبر 2020، و في انتظار انعقاد الجمعية العامة لحاملي السندات، عين مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد وكيلا مؤقتا.</p> <p>وسيسري مفعول هذا القرار فور افتتاح فترة الاكتتاب.</p> <p>الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة لشطري هذا الإصدار A و B (سندات تابعة لأجل لا محدود)، الذين تم تجميعهما في كتلة واحدة.</p> <p>يلتزم مجلس الإدارة بدعوة الجمعية العامة لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين ممثل دائم لكتلة حاملي السندات، وذلك داخل أجل سنة ابتداء من تاريخ الانتفاع.</p> <p>بالإضافة إلى ذلك ، تجدر الإشارة إلى أن شركة HDID Consultants التي يمثلها السيد محمد حديد هي الممثل الدائم لكتلة حاملي السندات في إصدارات السندات الأربعة السابقة الخاصة بـ CAM:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>📌 إصدار سندات تابعة (900 مليون درهم) في عام 2015 ؛</li> <li>📌 إصدار سندات تابعة (600 مليون درهم) في عام 2016 ؛</li> <li>📌 إصدار سندات تابعة (مليار درهم) في عام 2017 ؛</li> <li>📌 إصدار سندات تابعة (500 مليون درهم) في 2018.</li> <li>📌 إصدار سندات تابعة لأجل لا محدود (850 مليون درهم) في 2019</li> <li>📌 إصدار سندات تابعة (450 مليون درهم) في 2019.</li> </ul> <p>بالإضافة إلى ذلك ، قامت شركة HDID Consultants التي يمثلها السيد محمد حديد بمرافقة القرض الفلاحي للمغرب كمستشار ضريبي خلال تدقيقها الضريبي للفترة من 2005 إلى 2010.</p> <p>بصرف النظر عن الولايات المذكورة أعلاه ، لا تحتفظ شركة Hdid consultant القرض الفلاحي للمغرب بأي ولاية أخرى ولا تحتفظ بأي علاقة تجارية مع القرض الفلاحي للمغرب HDID Consultants.</p>	<p><b>تمثيل كتلة حاملي السندات</b></p>
<p>القانون المغربي</p>	<p><b>القانون المطبق</b></p>
<p>المحكمة التجارية الرباط</p>	<p><b>المحكمة المختصة</b></p>

## القسم الثاني : معلومات عن الجهة المصدرة

### 1. معلومات عامة

القرض الفلاحي للمغرب	اسم الشركة
ساحة العلويين – صندوق البريد 49 – 10000 الرباط	المقر الرئيسي
الهاتف: 0537 20 82 19 إلى 26 الفاكس: 0537 70 78 32	الهاتف/الفاكس
www.creditagricole.ma	الموقع الإلكتروني
شركة مساهمة ذات مجلس إدارة جماعية ومجلس رقابة.	الشكل القانوني
1961/12/04	تاريخ التأسيس
18 دجنبر 2003 بعد نشر الظهير الشريف رقم 1-03-221 الصادر بتاريخ 16 من رمضان 1424 والذي سُمي بظهير إصلاح القرض الفلاحي والذي على غرارهِ تم تحويل مؤسسة القرض الفلاحي من مؤسسة عمومية إلى شركة مساهمة.	تاريخ تحويلها إلى شركة مجهولة
99 سنة	مدة الشركة
الرباط 58873	السجل التجاري
من فاتح يناير إلى 31 دجنبر	السنة المالية
وفقاً للمادة 3 من القانون الداخلي للقرض الفلاحي للمغرب، تتجلى أهداف هذه الشركة في:	
1. المهمة الأساسية:	
تتجلى المهمة الأساسية للقرض الفلاحي المغربي في تمويل الفلاحة والأنشطة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للعالم القروي بهدف:	
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ تسهيل وصول المزارعين إلى وسائل استغلال حديثة ومُدرة للأرباح.</li> <li>▪ تعبئة المدخرات الوطنية لصالح التنمية القروية.</li> <li>▪ تطوير الخدمات المصرفية لدى المزارعين والمناطق الريفية من خلال تقديم خدمات بنكية مناسبة.</li> <li>▪ دعم إنشاء المشاريع الزراعية من خلال تحسين حصولها على القروض.</li> <li>▪ تعزيز الاستشارة والخبرة لصالح المزارعين لزيادة إنتاجهم.</li> <li>▪ تعزيز الإنتاج الزراعي من خلال إدخال الصناعة الزراعية والتسويق.</li> <li>▪ دعم الاقتصاد الاجتماعي للإنتاج والخدمات المرتبطة بالاقتصاد القروي.</li> </ul>	
كما يُمكن أن تكون الشركة مسؤولة على جميع المهام التي تهم الشأن الوطني أو الإقليمي المرتبط بالفلاحة والتنمية القروية.	
2. مهام الخدمة العامة:	
يضمنُ القرض الفلاحي للمغرب لصالح الدولة وفقاً لقرارات الحكومة، مهام الخدمة العامة عبر تنفيذ الاتفاقيات المشار إليها في المادة 4 من القانون رقم 15-99.	
لهذا الغرض، يُمكن للشركة عقد اتفاقيات مع الدولة لتنفيذ عمليات بدأتها هذه الأخيرة فيما يتعلق بتمويل الاقتصاد القروي، والدعم أو الأنشطة الزراعية.	
تُحدّد هذه الاتفاقيات القطاعات، المستفيدين، الشروط، الأحكام بالإضافة إلى الموارد ويمكنُ أن تتضمن على وجه الخصوص العمليات التالية:	
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ اتفاقيات تمويل الاستغلال الزراعي بشقيه، الصغير والمتوسط ويُمكن أن تمتد إلى الاستغلالات الزراعية الكبرى في الحالات التي تحددها النصوص التنظيمية.</li> <li>▪ الاتفاقيات الضرورية لإعادة جدولة القروض الممنوحة للمزارعين في الظروف الاستثنائية.</li> </ul>	

<p>▪ جميع العمليات، المساعدات، الأقساط أو أسعار الفائدة المقررة من قبل الدولة.</p> <p>3. العمليات البنكية الشاملة:</p> <p>يُمكنُ للبنك أن يقوم كما جرت عليه العادة بجميع العمليات التي تقوم بها البنوك وفقاً لمقتضيات الظهير الشريف الحامل للقانون رقم 1-93-147 والصادر بتاريخ 15 محرم 1414 (6 يوليوز 1993) والمتعلق بممارسة نشاط المؤسسات الائتمانية ومراقبتها ونظامها الأساسي.</p> <p>4. عمليات أخرى:</p> <p>يُمكنُ للبنك عموماً القيام بجميع العمليات البنكية، المالية، التجارية، والصناعية والمنقولة والغير المنقولة ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بغرضها كشركة والتي من شأنها تسهيل التنمية.</p>	
<p>استناداً إلى شكلها القانوني، تخضع شركة القرض الفلاحي للمغرب باعتبارها شركة مساهمة بمجلس إدارة جماعي ومجلس مراقبة لمقتضيات القانون رقم 17/95 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تعديله بالقانون رقم 20-05 الصادر 23 مايو 2008 و القانون 78/12 الصادر 21 يناير 2016 و الخاص بشركات المساهمة:</p> <p>بحكم نشاطه، يخضع القرض الفلاحي للمغرب للنصوص التالية :</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• القانون 15-99 القاضي بإصلاح القرض الفلاحي للمغرب.</li> <li>• الظهير الشريف رقم 1-14-193 الصادر بتاريخ 24 دجنبر 2014 بتنفيذ القانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها ؛</li> <li>بحكم إصدار هذه السندات، تخضع شركة القرض الفلاحي للمغرب للنصوص التالية :</li> <li>• الظهير الشريف رقم 1-93-212 الصادر في 21 شتنبر 1993 كما تم تعديله بالقانون رقم 01-23 و 05-36 و 06-44 ؛</li> <li>• القانون 12-44 والمتعلق بالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها</li> <li>• النظام العام للهيئة المغربية لسوق الرساميل كما تمت المصادقة عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 16-2169 الصادر في 14 يوليوز 2016 ؛</li> <li>• الظهير رقم 1-96-246 الصادر بتاريخ 9 يناير 1997 القاضي بتنفيذ القانون رقم 35-96 المتعلق بإحداث وديع مركزي وتأسيس نظام عام للتقييد في حساب قيم معينة (كما تم تعديله وتتميمه بالقانون 43-02)؛</li> <li>• النظام العام للوديع المركزي المصدق عليه بواسطة قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 98-932 صادر في 16 أبريل 1998 ومعدل بواسطة قرار وزير الخوصصة والسياحة رقم 01-1961 صادر في 30 أكتوبر 2001 والقرار رقم 05-77 بتاريخ 17 مارس 2005؛</li> <li>• الظهير الشريف رقم 1-93-211 الصادر بتاريخ 21 سبتمبر 1993 المتعلق ببورصة الدار البيضاء ، كما تم تعديله بالقوانين 34-96، 29-00، 52-01، 45-06، 43-09 و القرار رقم 08-1268 في 7 يوليوز 2008؛</li> <li>• والنظام العام لبورصة الدار البيضاء المصادق عليه بقرار من وزير الاقتصاد والمالية رقم 1268-1208 في 7 يوليو 2008، والمعدل والمتمم بقرار من وزير الاقتصاد والمالية رقم 1156-10 الصادر في 7 أبريل 2010 و القرار رقم 30-14 الصادر في 6 يناير 2014 والقرار رقم 1955-16 الصادر في 4 يوليو 2016.</li> <li>• منشورات الهيئة المغربية لسوق الرساميل</li> <li>بحكم برنامجه لإصدار شهادات الإيداع :</li> <li>• القانون 94-35 المتعلق ببعض سندات الدين القابلة للتداول كما تم تعديله وتتميمه بالقانون رقم 06-33 وعلى قرار وزير المالية والاستثمارات الخارجية رقم 95-2560 الصادر بتاريخ 9 أكتوبر 1995 المتعلق ببعض السندات القابلة للتداول كما تم تعديله وتتميمه بالقرارات رقم 00-692، 01-1311 و 02-2232.</li> </ul>	<p>النصوص التشريعية والقانونية المطبقة على الشركة</p>
<p>500 676 227 4 درهم مكونة من 42 276 765 سهم بقيمة إسمية قدرها 100 درهم.</p>	<p>رأسمال الشركة بتاريخ 2020/09/30</p>
<p>يمكن الاطلاع على الوثائق القانونية للشركة وخاصة الأنظمة الأساسية ومحاضر الجموع العامة وتقارير مراقبي الحسابات بالمقر الرئيسي للقرض الفلاحي للمغرب.</p>	<p>الوثائق القانونية</p>
<p>يخضع القرض الفلاحي للمغرب للضريبة على الشركات (37%) والضريبة على القيمة المضافة (10%).</p>	<p>النظام الضريبي</p>
<p>المحكمة التجارية الرباط</p>	<p>المحكمة المختصة في حالة حدوث نزاع</p>

## 2. بنية المساهمين

ابتداء من 2003 إلى اليوم، تطورت بنية المساهمين في القرض الفلاحي للمغرب على الشكل التالي:

الجدول 3: تطور بنية المساهمين

المساهمون	2007			2005			2003		
	% من حقوق التصويت	% من رأس المال	عدد الأسهم المملوكة	% من حقوق التصويت	% من رأس المال	عدد الأسهم المملوكة	% من حقوق التصويت	% من رأس المال	عدد الأسهم المملوكة
الدولة المغربية	78%	78%	22,000,000	78%	78%	22,000,000	100%	100%	12,000,000
MAMDA	3.50%	3.50%	987,180	3.50%	3.50%	987,180	0.00%	0.00%	0
MCMA	3.50%	3.50%	987,179	3.50%	3.50%	987,179	0.00%	0.00%	0
BNDE	0.00%	0.00%	0	15%	15%	4,230,769	0.00%	0.00%	0
CDG	10%	10%	2,820,513	0.00%	0.00%	0	0.00%	0.00%	0
أطلانطا	2.50%	2.50%	705,128	0.00%	0.00%	0	0.00%	0.00%	0
سند	2.50%	2.50%	705,128	0.00%	0.00%	0	0.00%	0.00%	0
المجموع:	100%	100%	28.205.128	100%	100%	28,205,128	100%	100%	12,000,000

المساهمون	2014/2013/2012			2011/2010			2009/2008		
	% من حقوق التصويت	% من رأس المال	عدد الأسهم المملوكة	% من حقوق التصويت	% من رأس المال	عدد الأسهم المملوكة	% من حقوق التصويت	% من رأس المال	عدد الأسهم المملوكة
الدولة المغربية	75%	75%	28,716,408	75%	75%	26,011,878	78%	78%	22,000,000
MAMDA	5%	5%	1,869,350	5%	5%	1,700,318	3.50%	3.50%	987,180
MCMA	5%	5%	1,869,350	5%	5%	1,700,317	3.50%	3.50%	987,179
CDG	10%	10%	3,818,250	10%	10%	3,460,297	10%	10%	2820513
أطلانطا	2.50%	2.50%	954,562	2.50%	2.50%	865,074	2.50%	2.50%	705,128
سند	2.50%	2.50%	954,562	2.50%	2.50%	865,074	2.50%	2.50%	705,128
المجموع:	100%	100%	38 182 483	100%	100%	34,602,958	100%	100%	28.205.128

المساهمون	2015 إلى سبتمبر 2020		
	% من حقوق التصويت	% من رأس المال	عدد الأسهم المملوكة
الدولة المغربية	75.18%	75.18%	31.780.465
MAMDA	7.41%	7.41%	3.134.311
MCMA	7.41%	7.41%	3.134.311
CDG	10%	10%	4.227.678
المجموع:	100%	100%	42.276.765

المصدر: القرض الفلاحي للمغرب

بمقتضى المادة رقم 2 من القانون 15-99 القاضي بتعديل القرض الفلاحي للمغرب، تمتلك الدولة المغربية 51 بالمائة على الأقل من رأسمال القرض الفلاحي للمغرب. لا يمكن لأي شخص ذاتي أو معنوي أن يمتلك بشكل مباشر أو غير مباشر حصة تفوق 10 بالمائة من رأسمال القرض الفلاحي للمغرب.

كما تجدر الإشارة إلى أن أطلنطا-سند لم تعد من المساهمين في القرض الفلاحي للمغرب منذ يناير 2015. تم اقتناء الأسهم من قبل MAMDA-MCMA التي تمتلك ما مجموعه 14.8 بالمائة من رأس المال، مما يعزز الشراكة الاستراتيجية مع القرض الفلاحي للمغرب.

وبالتالي، أحاط مجلس الرقابة الاستراتيجية، خلال اجتماع 2 أبريل 2019 بضرورة تعزيز الأصول الخاصة من خلال العملية المذكورة في هذا المنشور وكذلك عبر عملية الزيادة في رأسمال البنك.

خلال اجتماعه بتاريخ 18 يوليوز 2019، صادق مجلس الرقابة الاستراتيجية على ضرورة هذه الزيادة في رأس المال التي تتعلق بمبلغ 700 مليون درهم إلى 1 مليار درهم. كما قرر كذلك عقد جمعية عامة غير عادية من أجل الترخيص لهذه الزيادة في رأس المال، واتخاذ القرار فيما يتعلق بمختلف الخصائص (المبلغ، الحفاظ على المساهمين الحاليين أو فتح رأس المال لمساهمين جدد..).

### 3. تشكيلة مجلس الإدارة الجماعية

يتولى أعضاء مجلس الإدارة الجماعية إدارة الشركة.

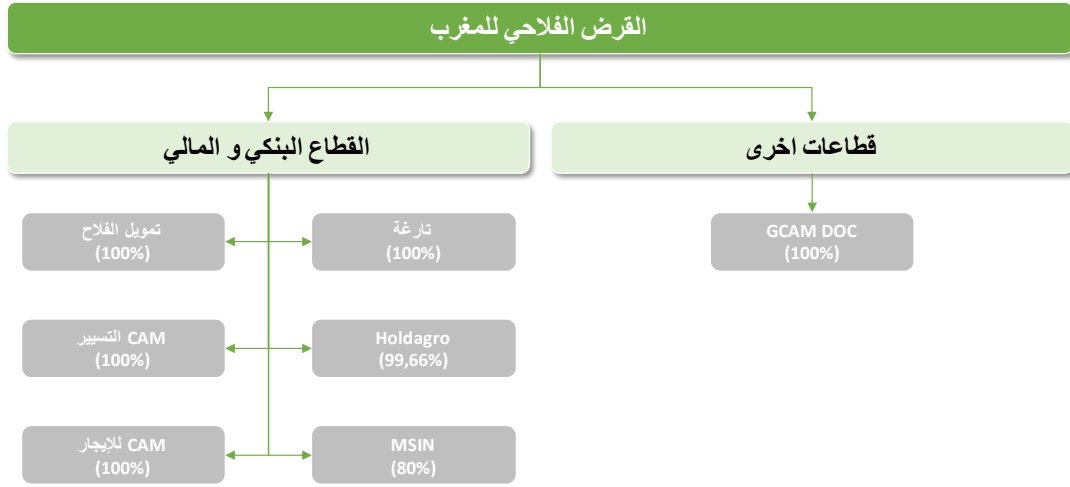
الجدول 2 : تشكيلة مجلس الإدارة الجماعية (30 سبتمبر 2020)

الإسم العائلي والشخصي	الصفة	تاريخ التعيين <sup>6</sup>	تاريخ نهاية التعيين
طارق السجلماسي	رئيس مجلس الإدارة الجماعية	1 يونيو 2004	الجمعية العامة التي سبقت في حسابات السنة المالية 2021
جمال الدين الجمالي	عضو - مدير عام	30 ماي 2016	
فؤاد شكري	عضو - مدير عام	18 يوليوز 2019	
عبد المنعم دينيا	عضو - مدير عام	18 يوليوز 2019	
مريم الإدريسي القيطوني	عضو - كاتب عام	18 يوليوز 2019	

6 يتعلق تاريخ التعيين بتاريخ أول تعيين في المنصب.

## 4. الهيكل التنظيمي

a. الهيكل التنظيمي بتاريخ 30 يونيو 2020<sup>7</sup>



التغيرات الأساسية خلال السنوات الثلاث الأخيرة

تغيرات 2018/2017

- تفويت حصص القرض الفلاحي للمغرب في AGRO-CONCEPT،
- تصفية أصول ALTERMED MAGHREB

تغيرات 2019/يونيو 2020

مساهمة القرض الفلاحي للمغرب في رأس مال AMIFA إلى حد 40٪ (طريقة حقوق الملكية)

## 5. وصف موجز للنشاط

تطور ودائع وقروض القرض الفلاحي للمغرب

a. تطور القروض

الجدول 3: تطور بنية القروض الممنوحة من قبل القرض الفلاحي للمغرب (حسابات الشركة)

ملايين الدراهم	2017	2018	2019	يونيو-20	%Δ
مستحقات على مؤسسات الائتمان والمائنة (1)	972	952	2,706	769	-71,59%
ب % من مجموع الحصيلة	1,02%	0,91%	2,4%	0,67%	
مستحقات على مؤسسات الائتمان بالاطلاع (1)	954	945	1,811	652	-64,01%
مستحقات على مؤسسات الائتمان بالاطلاع لأجل (1)	19	7	895	117	86,95%
مستحقات على الزبانة (2)	68,827	74,873	80,226	80,358	0,16%
ب % من مجموع الحصيلة	72,21%	71,32%	71,09%	70,35%	
قروض الخزينة وقروض الاستهلاك	27,353	34,105	35,890	36,294	1,13%
قروض التجهيز	18,543	19,561	20,497	20,070	-2,08%
القروض العقارية	15,584	15,731	17,552	17,152	-2,28%
قروض أخرى	7,346	5,476	6,286	6,842	8,84%

<sup>7</sup> يشمل الهيكل أسفله الشركات التي يمتلك فيها المصدر أكثر من 50٪ من الأسهم

عند نهاية السنة المالية 2018، عرفت الحقوق على مؤسسات الإئتمان والمماثلة ارتفاعا بنسبة 2.12 بالمائة لتصل إلى 952 مليون درهم، وذلك عقب تراجع بنسبة 0.88 من مبالغ الحقوق على مؤسسات الإئتمان و القروض على الإطلاع. يفسر هذا التغيير أساسا بانخفاض قروض الخزينة على أساس يومي لمؤسسات الإئتمان والمماثلة (-237 مليون درهم). بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت الحقوق على الزبناء إلى 74.9 مليون درهم، أي ارتفاع بنسبة 8.87 بالمائة أساسا بسبب ارتفاع بنسبة 24.68 بالمائة، من مستحقات الخزينة ومستحقات الاستهلاك:

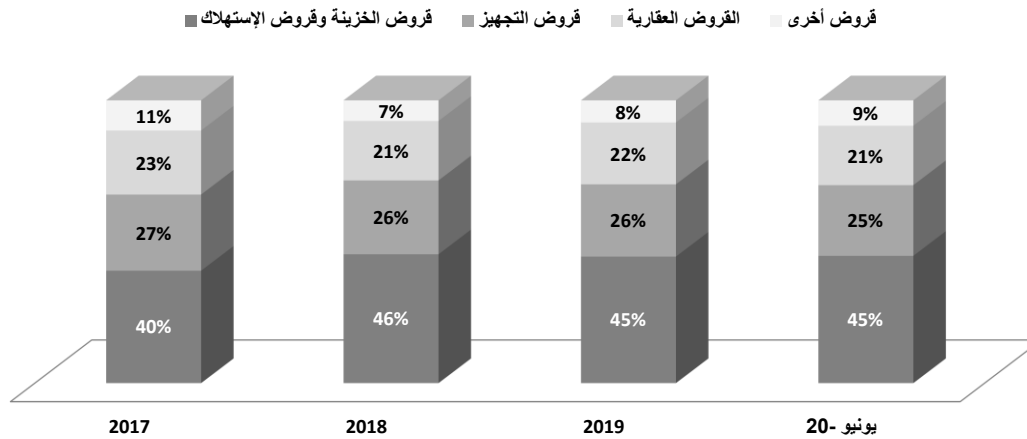
- ▲ ارتفاع قدره 2.2 مليار درهم من الحسابات تحت الطلب،
- ▲ ارتفاع قدره 4.3 مليار درهم من حسابات الخزينة،
- ▲ ارتفاع قدره 250 مليون درهم من قروض الاستهلاك.

عند نهاية السنة المالية 2019، عرفت الحقوق على مؤسسات الإئتمان والمماثلة ارتفاعا بأزيد من 100% لتصل إلى 2706 مليون درهم، ، ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع الحقوق تحت الطلب ( سلفات الخزينة ويوما بيوم +869 مليون درهم) والحقوق لأجل ( القيمة المستلمة للحفاظ لأجل +675 مليون درهم) . من ناحية أخرى، انتقلت الحقوق على الزبناء إلى 80 مليار درهم في 2019، أي بارتفاع نسبته 7,15% . ويعود هذا التغيير لارتفاع عام في كل فئات الحقوق :

- ▲ القروض العقارية (+11,58%) بجار يبلغ 17,6 مليار درهم
- ▲ قروض الخزينة والاستهلاك (+5,23%) بجار انتقل من 34 إلى 36 مليار درهم
- ▲ قروض التجهيز (+4,79%) بجار بلغ 0,9 مليار درهم
- ▲ القروض الأخرى (+14,80%) بجار بلغ 6,3 مليار درهم

في نهاية يونيو 2020 ، انخفضت الحقوق على مؤسسات الإئتمان والمماثلة بنسبة 71.59% لتصل إلى 769 مليون درهم. كما ارتفعت الحقوق على الزبناء إلى 80.4 مليار درهم ، أي بزيادة نسبتها 0.16%.

#### تطور بنية القروض على الزبائن (الحسابات الإجتماعية)



على طول الفترة التي تم تحليلها، ظلت بنية القروض على زبناء القرض الفلاحي للمغرب ثابتة نسبيا على الرغم من تراجع القروض الأخرى لفائدة قروض الخزينة والاستهلاك.

#### b. تطور الودائع

الجدول 4: تطور بنية ودائع القرض الفلاحي للمغرب (حسابات الشركة)

بملايين الدراهم	2017	2018	%Δ	2019	%Δ	يونيو-20	%Δ
ديون تجاه مؤسسات الائتمان وما يماثلها (1)	7,301	11,845	62,25%	12,322	4,03%	14,629	18,73%
ب % من مجموع الحصيلة	7,66%	11,28%		13,53%		12,81%	
ديون نحو مؤسسات الائتمان والمماثلة على الاطلاق	653	1,774	<100%	421	76,29%	183	56,41%
ديون نحو EC والمماثلة لأجل	6,648	10,071	51,49%	11,901	18,17%	14,446	21,38%
ودائع الزبناء (2)	68,127	74,360	9,15%	78,718	5,86%	76,821	-2,14%
ب % من مجموع الحصيلة	71,48%	70,83%		86,47%		67,25%	
حسابات للاطلاع دائنة	35,637	37,578	5,45%	40,494	7,76%	36,982	-8,67%
حسابات الادخار	11,669	12,318	5,56%	13,174	6,95%	12,899	-2,09%
ودائع لأجل	18,897	21,881	15,79%	22,909	4,70%	25,097	9,55%
حسابات دائنة أخرى	1,924	2,583	34,28%	2,141	-17,09%	1,843	-13,95%
مجموع الموارد (1) + (2)	75,428	86,205	14,29%	91,040	5,61%	91,450	0,45%

المصدر: القرض الفلاحي للمغرب

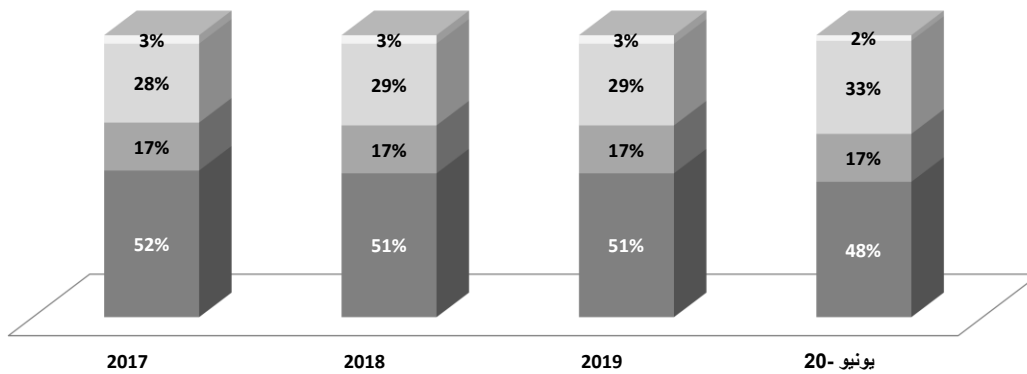
عند نهاية شهر دجنبر 2018، عرفت الديون نحو مؤسسات الائتمان والمماثلة ارتفاعا بنسبة 62.25 بالمائة لتصل إلى 11845 مليون درهم. كما عرفت ودائع الزبناء ارتفاعا بنسبة (+9.15 بالمائة) بجار قدره 74.4 مليار درهم.

في نهاية السنة المالية 2019، عرفت الديون نحو مؤسسات الائتمان والمماثلة ارتفاعا بنسبة 4,03 بالمائة لتصل إلى 12,322 مليون درهم. كما عرفت ودائع الزبناء ارتفاعا بنسبة 5,86% بمبلغ وصل 78,7 مليار درهم.

برسم النصف الأول من سنة 2020، عرفت الديون تجاه مؤسسات الائتمان وما يماثلها ارتفاعا بنسبة 18,73 بالمائة لتصل إلى 14629 مليون درهم. وتراجعت ودائع الزبناء من جهتها (-2,41%) بجار بلغ 76,8 مليار درهم

تطور بنية الودائع على الزبائن (الحسابات الإجتماعية)

حسابات دائنة أخرى ■ ودائع لأجل ■ حسابات الادخار ■ حسابات للاطلاع دائنة



المصدر: القرض الفلاحي للمغرب

مع متمل سنة المالية 2018، نلاحظ تغيرا لبنية موارد القرض الفلاحي للمغرب مع تراجع طفيف لحصة الحسابات الدائنة لأجل لفائدة الودائع لأجل.

في نهاية يونيو 2020 ، تم تسجيل تغيير طفيف في بنية ودائع زبناء القرض الفلاحي للمغرب مع انخفاض في حصة الحسابات الدائنة تجت الطلب لصالح الودائع لأجل.

## القسم الثالث : البيانات المالية

### 1. الحصيلة السنوية

الجدول 4: حصيلة القرض الفلاحي للمغرب- حسابات الشركة

الأصول (بالآلاف الدراهم)	2017	2018	2019	%Δ	%Δ
قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية	2,708,028	4,059,101	1,941,642	2,84%	49,89%
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	2,84%	3,87%	1,72%		
حقوق على مؤسسات الائتمان والمؤسسات المماثلة (1)	972,476	951,903	2,705,742	1,02%	-2,12%
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	1,02%	0,91%	2,40%		
. تحت الطلب	953,720	945,327	1,810,922		-0,88%
. لأجل	18,756	6,576	894,820		-64,94%
حقوق على الزبناء	68,826,909	74,873,000	80,226,417	72,21%	8,78%
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	72,21%	71,32%	71,09%		
. قروض الخزينة وقروض الإستهلاك	27,353,475	34,105,064	35,890,456		24,68%
. قروض التجهيز	18,543,329	19,561,340	20,497,403		5,49%
. القروض العقارية	15,583,867	15,730,759	17,552,093		0,94%
. قروض أخرى	7,346,239	5,475,836	6,286,465		-25,46%
حقوق مكتسبة بشراء الفواتير		879,141	880,278		0,13%
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع		0,84%	0,78%		
سندات المعاملات والتوظيف	13,200,728	12,727,785	12,782,268	13,85%	-3,58%
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	13,85%	12,12%	11,33%		
. سندات الخزينة والقيم المماثلة	2,653,599	7,186,374	8,614,828		أكثر من 100%
. سندات الديون الأخرى	681,535	476,653	364,474		30,06%
. سندات الامتلاك	9,865,594	5,064,758	3,802,965		-48,66%
الأصول الأخرى	2,979,467	3,788,544	3,502,688	3,13%	27,16%
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	3,13%	3,61%	3,10%		
سندات الإستثمار			2,944,598		
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع			2,61%		
. سندات الخزينة والقيم المماثلة			2,944,598		
. سندات الديون الأخرى					
سندات المشاركة والوظائف المماثلة	589,499	735,075	749,881	0,62%	24,69%
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	0,62%	0,70%	0,66%		
الديون التابعة	1,400	1,120	840		-20,00%
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	0,001%	0,001%	0,001%		
أصول ثابتة ممنوحة للإيجار المنتهي بالتملك وللإيجار			150,000		
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع			0,1%		
الأصول الثابتة غير الملموسة	393,265	400,467	410,383	0,41%	1,83%
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	0,41%	0,38%	0,36%		

-0,13%	6,555,987	16,40%	6,564,709	5,639,660	الأصول الثابتة
	5,81%		6,25%	5,92%	الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
7,50%	112,850,725	10,15%	104,980,845	95,311,433	مجموع الأصول

%Δ	2019	%Δ	2018	2017	الخصوم (بآلاف الدراهم)
					البنوك المركزية، الخزانة العامة، خدمة الشيكات البنكية
					الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
4,02%	12,321,869	62,25%	11,845,398	7,300,929	ديون تجاه مؤسسات الائتمان وما يماثلها
	10,92%		11,28%	7,66%	الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
-76,29%	420,541	أكثر من 100%	1,773,972	652,678	. للإطلاع
18,17%	11,901,328	51,49%	10,071,426	6,648,251	. لأجل
5,86%	78,717,939	9,15%	74,360,052	68,127,199	ودائع الزبناء
	69,75%		70,83%	71,48%	الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
7,76%	40,494,154	5,45%	37,578,210	35,637,468	. حسابات دائنة للأجل
6,95%	13,173,773	5,56%	12,317,700	11,669,048	. حسابات الإيداع
4,70%	22,908,543	15,79%	21,881,140	18,897,034	. ودائع لأجل
-17,09%	2,141,470	34,28%	2,583,001	1,923,648	. حسابات دائنة أخرى
25,51%	7,492,364	-19,02%	5,969,586	7,371,979	سندات الدين المصدرة
	6,64%		5,69%	7,73%	الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
25,51%	7,492,364	-19,02%	5,969,586	7,371,979	. سندات الدين المتداولة
					. إصدار سندات
					. سندات الديون الأخرى المصدرة
-20,53%	1,401,621	-22,72%	1,763,674	2,282,245	الخصوم الأخرى
	1,24%		1,68%	2,39%	الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
16,28%	1,168,022	10,83%	1,004,507	906,349	مخصصات المخاطر والتكاليف
	1,04%		0,69%	0,95%	الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
					مخصصات منظمة
					الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
	7,157		7,157	7,157	الإعانات، الصناديق العمومية، صناديق الضمان الخصوصية
	0,01%		0,01%	0,01%	الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
43,30%	4,331,295	12,80%	3,022,450	2,679,520	الديون التابعة
	3,84%		2,81%	2,81%	الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
					فجوات إعادة التقييم
					الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
15,44%	2,780,345	17,06%	2,408,380	2,057,364	الاحتياطيات والعلاوات المرتبطة برأس المال
	2,46%		2,29%	2,16%	الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
	4,227,677		4,227,677	4,227,677	رأس المال
	3,75%		4,03%	4,44%	الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
					المساهمون. رأس المال غير المدفوع (-)
					الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
					تأجيل من جديد (+/-)
					الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
					النتائج الصافية رهن التخصيص (+/-)
					الوزن بالنسبة المئوية من المجموع

8,19%	402,437	5,97%	371,965	351,016	النتيجة الصافية للسنة المالية (+/-)
	0,36%		0,35%	0,37%	الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
7,5%	112,850,725	10,15%	104,980,845	95,311,433	مجموع الخصوم

المصدر: القرض الفلاحي للمغرب

### الجدول 6: الحصيلة الموطدة للقرض الفلاحي للمغرب

%Δ	2019	%Δ	2018	2018/01/01	2017	الأصول (بالآلاف الدراهم)
-51,14%	2,003,078	51,20%	4,099,975	2,711,673	2,711,673	قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة، خدمة الشيكات البنكية
41,35%	9,467,199	40,90%	6,697,669	11,332,816	265,857	الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
43,11%	9,318,699	أكثر من 100%	6,511,592	1,669,576		أصول مالية مملوكة لغايات المعاملة
-20,19%	148,500	98,07%	186,077	9,663,239		أصول مالية أخرى بالقيمة العادلة حسب النتيجة
						أدوات التغطية المشتقة
-42,31%	3,700,283	أكثر من 100%	6,414,233	2,142,512	13,210,306	الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية
-44,34%	3,405,454	أكثر من 100%	6,118,409	1,937,088		أدوات الديون بالقيمة العادلة حسب رؤوس الأموال الذاتية القابلة للتدوير
-0,34%	294,829	44,01%	295,824	205,423		أدوات الديون بالقيمة العادلة حسب رؤوس الأموال الذاتية غير القابلة للتدوير
	2,985,478					أصول مالية متاحة للبيع
						سندات بالكلفة المستهلكة
%100<	2,425,043	8,84%	792,893	869,796	869,796	القروض والديون على الزبناء بالكلفة المستهلكة
8,31%	83,946,909	10,86%	77,506,164	69,915,126	70,739,345	القروض والديون على الزبناء بالكلفة المستهلكة
						فارق إعادة التقييم لأصول المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة
						استثمارات أنشطة التأمين
-48,60%	41,251	-56,91%	80,255	186,263	186,263	أصول الضريبة المستحقة الدفع
5,59%	217,503	-63,69%	205,989	567,325	262,054	أصول الضريبة المؤجلة
-40,30%	1,671,619	98,56%	2,800,238	1,410,274	1,410,274	حسابات تسوية وأصول أخرى
						أصول غير جارية موجهة للتفويت
						حصص في الشركات حسب طريقة نفس الملكية
18,44%	1,827,004	7,10%	1,542,510	1,440,191	1,440,191	العقارات الإستثمارية
8,47%	7,295,166	13,18%	6,725,390	5,942,253	5,942,253	الأصول الثابتة
6,06%	125,382	11,64%	118,218	105,895	105,895	الأصول الثابتة غير الملموسة
	306,908		306,908	306,908	306,908	فوارق الامتلاك
8,13%	116,012,823	10,69%	107,290,442	96,931,031	97,450,815	مجموع الأصول IFRS

%Δ	2019	%Δ	2,018	2018/01/01	2,017	الخصوم (آلاف الدراهم)
						البنوك المركزية، الخزينة العامة، خدمة الشيكات البنكية
9,70%	23,263	287,25%	21,206	5,476	5,476	الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
9,70%	23,263	287,25%	21,206	5,476		خصوم مالية مملوكة لغايات المعاملة
						الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
						أدوات التغطية المشتقة
3,64%	12,808,935	54,12%	12,358,708	8,019,146	8,019,146	ديون تجاه مؤسسات الإئتمان وما يماثلها
5,41%	79,109,012	10,11%	75,048,898	68,159,012	68,159,012	ديون تجاه الزبناء
25,51%	7,492,364	-19,02%	5,969,586	7,371,979	7,371,979	سندات الدين المصدرة
						فارق إعادة التقييم لخصوم المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة
<100%	86,303	-68,29%	37,127	117,077	117,077	خصوم الضريبة الجارية
28,49%	1,016,486	-15,60%	791,131	937,344	937,344	خصوم الضريبة المؤجلة
18,46%	2,349,022	-9,22%	1,982,998	2,184,295	2,184,295	حسابات نسوية وخصوم أخرى
						الديون المرتبطة بأصول غير جارية موجهة للتفويت
						مخصصات تقنية لعقود التأمين
1,62%	338,732	4,29%	333,316	319,618	319,618	مخصصات المخاطر والتكاليف
-0,04%	12,174	-2,79%	12,179	12,528	12,528	الإعانات، الصناديق العمومية، صناديق الضمان الخصوصية
42,58%	4,382,358	12,57%	3,073,513	2,730,235	2,730,235	الديون التابعة
	5,653,042	-9,80%	5,653,042	6,267,286	6,267,286	الرأسمال والاحتياطات المرتبطة
52,08%	2,102,152	64,65%	1,382,306	839,548	767,039	احتياطات موطدة
55,33%	1,794,331	85,64%	1,155,146	622,235	567,404	- حصة المجموعة
35,51%	307,821	4,53%	227,16	217,314	199,635	- حصة الأقلية
<100%	19,482	116,21%	5,271	32,516-	32,516-	أرباح أو خسارات كامنة أو مؤجلة، حصة المجموعة
<100%	19,482	116,21%	5,271	32,516-		أرباح وخسائر محتسبة مباشرة ضمن الرساميل الذاتية- حصة المجموعة
						أرباح وخسائر محتسبة مباشرة ضمن الرساميل الذاتية- حصة الأقلية
-0,27%	619,498	4,87%	621,161		592,293	النتيجة الصافية للسنة المالية
1,53%	635,678	8,96%	626,104		574,615	- حصة المجموعة
أكثر من 100%	16,180-	-127,96%	4,943-		17,678	- حصة الأقلية
8,13%	116,012,823	10,69%	107,290,442	96,931,031	97,450,814	مجموع الخصوم

المصدر: القرض الفلاحي للمغرب

## الحصيلة نصف السنوية

الجدول 7: حصيلة القرض الفلاحي للمغرب - حسابات الشركة

الأصول (بالآلاف الدراهم)	2019	يونيو-20	%Δ
قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية	1,941,642	4,514,797	أكثر من 100%
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	1,72%	3,95%	
مستحقات على مؤسسات الائتمان والمؤسسات المماثلة (1)	2,705,742	768,586	-71,59%
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	2,40%	0,67%	
تحت الطلب	1,810,922	651,832	-64,01%
. لأجل	894,820	116,755	-86,95%
حقوق على الزبناء	80,226,417	80,358,313	0,16%
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	71,09%	70,35%	
. قروض الخزينة وقروض الاستهلاك	35,890,456	36,294,350	1,13%
. قروض التجهيز	20,497,403	20,070,223	-2,08%
. القروض العقارية	17,552,093	17,151,650	-2,28%
. قروض أخرى	6,286,465	6,842,091	8,84%
حقوق مكتسبة بشراء الفواتير	880,278	874,106	-0,70%
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	0,78%	0,77%	
سندات المعاملات والتوظيف	12,782,268	12,442,407	-2,66%
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	11,33%	10,89%	
. سندات الخزينة والقيم المماثلة	8,614,828	9,211,068	6,92%
. سندات الديون الأخرى	364,474	217,849	-40,23%
. سندات الامتلاك	3,802,965	3,013,490	-20,76%
الأصول الأخرى	3,502,688	3,853,599	10,02%
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	3,10%	3,37%	
سندات الاستثمار	2,944,598	3,287,155	11,63%
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	2,61%	2,88%	
. سندات الخزينة والقيم المماثلة	2,944,598	3,287,155	11,63%
. سندات الديون الأخرى			
سندات المشاركة والوظائف المماثلة	749,881	776,990	3,62%
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	0,66%	0,68%	
الديون التابعة	840	840	-
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	0,00%	0,00%	
أصول ثابتة ممنوحة للإيجار المنتهي بالتملك وللإيجار	150,000	270,000	80,00%
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع			
الأصول الثابتة غير الملموسة	410,383	428,413	4,39%

	0,38%	0,36%	الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
الأصول الثابتة	1,54%	6,657,207	6,555,987
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع		5,83%	5,81%
مجموع الأصول	1,22%	114,232,413	112,850,726

المصدر: القرض الفلاحي للمغرب

لخصوم (بالآلاف الدراهم)	2019	يونيو-20	%Δ
البنوك المركزية، الخزينة العامة، خدمة الشيكات البنكية			
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع			
ديون تجاه مؤسسات الإئتمان وما يماثلها	12,321,869	14,629,483	18,73%
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	10,92%	12,81%	
. تحت الطلب	420,541	183,331	-56,41%
. لأجل	11,901,328	14,446,152	21,38%
ودائع الزبناء	78,717,939	76,820,501	-2,41%
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	69,75%	67,25%	
. حسابات دائنة للاطلاع	40,494,154	36,981,660	-8,67%
. حسابات الإيداع	13,173,773	12,898,827	-2,09%
. ودائع لأجل	22,908,543	25,097,386	9,55%
. حسابات دائنة أخرى	2,141,470	1,842,629	-13,95%
سندات الدين المصدرة	7,492,364	7,654,582	2,17%
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	6,64%	6,70%	
. سندات الدين المتداولة	7,492,364	7,654,582	2,17%
. إصدار سندات			
. سندات الديون الأخرى المصدرة			
الخصوم الأخرى	1,401,621	1,522,516	8,63%
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	1,24%	1,33%	
مخصصات المخاطر والتكاليف	1,168,022	1,607,693	37,64%
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	1,04%	1,41%	
مخصصات منظمة			
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع			
الإعانات، الصناديق العمومية، صناديق الضمان الخصوصية	7,157	7,157	-
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	0,01%	0,01%	
الديون التابعة	4,331,295	4,429,635	2,27%
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	3,84%	3,88%	
فجوات إعادة التقييم			
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع			
الاحتياطات والعلاوات المرتبطة برأس المال	2,780,345	2,800,467	0,72%
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	2,46%	2,45%	
رأس المال	4,227,677	4,227,677	
الوزن بالنسبة المئوية من المجموع	3,75%	3,70%	
المساهمون، رأس المال غير المدفوع (-)			

			الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
	382,315		تأجيل من جديد (-/+)
	0,33%		الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
			النتائج الصافية رهن التخصيص (-/+)
			الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
-62,63%	150,387	402,437	النتيجة الصافية للسنة المالية (-/+)
	0,13%	0,36%	الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
1,22%	114,232,413	112,850,725	مجموع الخصوم

المصدر: القرض الفلاحي للمغرب

### الجدول 8: الحصيلة الموطدة للقرض الفلاحي للمغرب

%Δ	يونيو-20	2019	الأصول (بالآلاف الدراهم)
	4,587,973	2,003,078	قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية
-2,61%	9,220,034	9,467,199	الأصول المالية حسب قيمتها الصافية
-8,27%	8,548,339	9,318,699	أصول مالية مملوكة لغايات المعاملة
<100%	671,695	148,500	أصول مالية أخرى بالقيمة العادلة حسب النتيجة
			أدوات التغطية المشتقة
-0,22%	3,692,221	3,700,283	الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية
-1,35%	3,359,319	3,405,454	أدوات الديون المحتسبة بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية
12,91%	332,902	294,829	الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية غير القابلة للتدوير
11,48%	3,328,285	2,985,478	سندات بالكلفة المستهلكة
-89,79%	247,563	2,425,043	القروض والديون على مؤسسات الإئتمان وما يماثلها
0,09%	83,871,040	83,946,909	القروض والديون على الزبانة
			التوظيفات المحصلة إلى تاريخ استحقاقها
2,26%	42,182	41,251	أصول الضريبة المستحقة الدفع
65,37%	359,692	217,503	أصول الضريبة المؤجلة
-2,94%	1,622,444	1,671,619	حسابات تسوية وأصول أخرى
			أصول غير جارية موجهة للتفويت
	1,206		حصص في الشركات حسب طريقة نفس الملكية
3,71%	1,894,858	1,827,004	العقارات الإستثمارية
3,80%	7,572,552	7,295,166	الأصول الثابتة
14,27%	143,272	125,382	الأصول الثابتة غير الملموسة
	306,908	306,908	فوارق الامتلاك
0,76%	116,890,230	116,012,823	مجموع أصول IFRS

%Δ	يونيو-20	2019	الخصوم (آلاف الدراهم)
			البنوك المركزية، الخزينة العامة، خدمة الشيكات البنكية
-15,22%	19,723	23,263	الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
-15,22%	19,723	23,263	خصوم مالية مملوكة لغايات المعاملات
			الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
			أدوات التغطية المشتقة -الخصوم
18,06%	15,122,028	12,808,935	ديون تجاه مؤسسات الإئتمان وما يماثلها
-2,35%	77,251,779	79,109,012	ديون تجاه الزبناء
2,17%	7,654,582	7,492,364	ديون ممثلة بسند
2,17%	7,654,582	7,492,364	سندات الدين المصدرة
8,74%	93,850	86,303	خصوم الضريبة المستحقة الدفع
1,01%	1,026,743	1,016,486	خصوم الضريبة المؤجلة
1,33%	2,380,278	2,349,022	حسابات تسوية وخصوم أخرى
			الديون المرتبطة بأصول غير جارية موجهة للتفويت
			مخصصات تقنية لعقود التأمين
-19,79%	271,691	338,732	المخصصات
-41,07%	7,174	12,174	الإعانات، الصناديق العمومية، صناديق الضمان الخصوصية
2,24%	4,480,682	4,382,358	الديون التابعة
2,23%	8,581,700	8,394,174	رساميل ذاتية
26,82%	1,807,680	1,425,365	الاحتياطات والمكافآت المرتبطة برأس المال
	4,227,677	4,227,677	رأس المال
14,19%	2,049,012	1,794,331	احتياطات موطدة
0,39%	19,558	19,482	أرباح أو خسارات كامنة أو مؤجلة
-69,68%	187,814	619,498	النتيجة الصافية للسنة المالية (+/-)
			مرحل من جديد
-5,80%	289,960	307,821	فوائد الأقلية - الاحتياطات
-93,93%	31,377-	16,180-	فوائد الأقلية - النتيجة
0,76%	116,890,230	116,012,823	مجموع الخصوم IFRS

المصدر: القرض الفلاحي للمغرب

## 2. حساب العائد والتكاليف السنوية

الجدول 9: حساب العائدات والتكاليف (حسابات الشركة)

آلاف الدراهم	2017	2018	%Δ	2019	%Δ
الفوائد والمنتجات المماثلة على العمليات مع مؤسسات الإئتمان	6,527	10,759	64,84%	30,824	أكثر من 100%
الفوائد والمنتجات المماثلة على العمليات مع الزبناء	4,160,294	4,769,114	14,63%	4,493,832	-5,77%
الفوائد و المنتجات المماثلة على سندات الائتمان	49,478	59,676	20,61%	110,287	84,81%
منتجات على سندات الامتلاك	31,308	34,772	11,06%	35,883	3,20%
عمولات على الخدمات	403,184	435,816	8,09%	493,856	13,32%
منتجات بنكية أخرى	972,806	520,313	-46,51%	824,638	58,49%
<b>منتجات الاستغلال البنكي</b>	<b>5,623,598</b>	<b>5,830,450</b>	<b>3,68%</b>	<b>5,989,320</b>	<b>2,72%</b>
الفوائد والمنتجات المماثلة على العمليات مع مؤسسات الإئتمان	274,434	336,805	22,73%	399,716	18,68%
الفوائد والتكاليف المماثلة على العمليات مع الزبائنة	952,510	901,843	-5,32%	1,122,239	24,44%
الفوائد والتكاليف على سندات الديون المصدرة	234,814	217,923	-7,19%	197,121	-9,55%
تكاليف بنكية أخرى	615,993	755,275	22,61%	500,370	-33,75%
<b>تكاليف الاستغلال البنكي</b>	<b>2,077,751</b>	<b>2,211,845</b>	<b>6,45%</b>	<b>2,219,446</b>	<b>0,34%</b>
<b>العائد الصافي البنكي</b>	<b>3,545,846</b>	<b>3,618,605</b>	<b>2,05%</b>	<b>3,769,874</b>	<b>4,18%</b>
منتجات الاستغلال غير البنك	124,795	197,708	58,43%	275,578	39,39%
تكاليف الاستغلال غير البنكية	71,160	91,872	29,11%	117,193	27,56%
تكاليف المستخدمين	1,045,513	1,070,597	2,40%	1,121,174	4,72%
رسوم وضرائب	29,000	34,203	17,94%	35,377	3,43%
تكاليف خارجية	449,475	512,301	13,98%	555,849	8,50%
التكاليف العامة للاستغلال	57,811	56,968	-1,46%	47,681	-16,30%
DAP الأصول غير الملموسة والملموسة	190,402	200,900	5,51%	199,480	أكثر من 100%
<b>التكاليف العامة للاستغلال</b>	<b>1,772,202</b>	<b>1,874,968</b>	<b>5,80%</b>	<b>1,959,560</b>	<b>4,51%</b>
مخصصات للديون والالتزامات للتوقيع	956,291	793,026	-17,07%	921,409	16,19%
خسائر على الديون غير القابلة للاسترداد	867,776	944,404	8,83%	634,020	-32,87%
المخصصات الأخرى	948,092	346,404	-63,46%	343,380	-0,87%
<b>المخصصات والخسائر على الديون غير القابلة للاسترداد</b>	<b>2,772,159</b>	<b>2,083,834</b>	<b>-24,83%</b>	<b>1,898,808</b>	<b>-8,88%</b>
- استرداد مخصصات الديون والالتزامات بالتوقيع المتأخرة	820,971	478,895	-41,67%	401,659	-16,13%
- استرداد القروض المهلكة	87,857	228,481	أكثر من 100%	34,981	-84,69%
استرداد المخصصات الأخرى	623,219	133,814	-78,53%	66,194	-50,53%
<b>استرداد مخصصات واسترجاع الديون المهلكة</b>	<b>1,532,047</b>	<b>841,190</b>	<b>-45,09%</b>	<b>502,834</b>	<b>-40,22%</b>
<b>نتيجة جارية</b>	<b>587,167</b>	<b>606,829</b>	<b>3,35%</b>	<b>572,725</b>	<b>-5,62%</b>
منتجات غير جارية	36,036	1,088	-96,98%	1,257	15,53%
تكاليف غير جارية	166,105	205,652	23,81%	107,748	-47,61%
<b>النتيجة قبل احتساب الضريبة</b>	<b>457,098</b>	<b>402,265</b>	<b>-12,00%</b>	<b>466,234</b>	<b>15,90</b>
الضريبة على الأرباح	106,081	30,300	-71,44%	63,798	أكثر من 100%
<b>النتيجة الصافية للسنة المالية</b>	<b>351,016</b>	<b>371,965</b>	<b>5,97%</b>	<b>402,437</b>	<b>8,19%</b>

المصدر: القرض الفلاحي للمغرب

الجدول 9: حساب النتيجة الموطد للقرض الفلاحي للمغرب

بآلاف الدراهم	2017	2018	%Δ	2019	%Δ
فوائد ومنتجات مماثلة	4,403,899	5,022,271	14,04%	4,831,529	-3,80%
فوائد وتكاليف مماثلة	1,493,973	1,480,073	-0,93%	1,759,777	18,90%
<b>هامش الفوائد</b>	<b>2,909,926</b>	<b>3,542,198</b>	<b>21,73%</b>	<b>3,071,752</b>	<b>-13,28%</b>
العمولات الملموسة	459,778	474,473	3,20%	529,691	11,64%
العمولات المقدمة	9,356	8,749	-6,49%	19,616	124,21%
<b>هامش على العمولات</b>	<b>450,422</b>	<b>465,724</b>	<b>3,40%</b>	<b>510,075</b>	<b>9,52%</b>
صافي الأرباح أو الخسائر الناتجة عن تغطيات الوضعية الصافية					
صافي الأرباح أو الخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب الناتج	51,855	8,441	-83,72%	567,910	أكثر من 100%
الأرباح أو الخسائر الصافية على أصول / خصوم المعاملات	27,228	27,228		509,703	
الأرباح أو الخسائر الصافية على الأصول والخصوم بالقيمة العادلة على النتيجة	-18,787	-18,787		58,207	
صافي الأرباح أو الخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية	65,935	65,935		36,813	-44,17%
صافي الأرباح أو الخسائر على أدوات الدين المحتسبة ضمن الرساميل الذاتية القابلة للتدوير	2,847	2,847		36,870	
مكافآت أدوات الرساميل الذاتية المحتسبة ضمن الرساميل الذاتية غير القابلة للتدوير (الربحيات)	-68,782	-68,782		-57	
صافي الأرباح أو الخسائر الصافية على الأصول المالية المتاحة للبيع	394,482				
صافي الأرباح / الخسائر الناتجة عن عدم احتساب الأصول المالية بالكلفة المستهلكة					
صافي الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة تصنيف الأصول المالية بالكلفة المستهلكة ضمن الأصول المالية					
صافي الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة تصنيف الأصول المالية بالكلفة المستهلكة ضمن الأصول المالية					
العائد الصافي لأنشطة التأمين					
عائدات الأنشطة الأخرى	280,134	224,040	20,02%	104,986	أكثر من 100%
تكاليف الأنشطة الأخرى	158,025	203,784	28,96%	218,287	7,12%
<b>العائد الصافي البنكي</b>	<b>3,928,794</b>	<b>3,970,684</b>	<b>1,07%</b>	<b>4,073,249</b>	<b>2,58%</b>
التكاليف العامة للاستغلال	1,709,978	1,917,785	12,15%	1,950,840	1,72%
مخصصات الإهلاكات وانخفاضات قيمة الأصول الثابتة غير الملموسة والملموسة	337,522	247,125	-26,78%	407,995	65,10%
<b>النتيجة الإجمالية للاستغلال</b>	<b>1,881,294</b>	<b>1,805,774</b>	<b>-4,01%</b>	<b>1,714,440</b>	<b>-5,06%</b>
تكلفة المخاطرة	1,002,042	743,189	-25,83%	930,774	25,24%
<b>نتيجة التشغيل</b>	<b>879,252</b>	<b>1,062,585</b>	<b>20,85%</b>	<b>783,666</b>	<b>-26,25%</b>
+/ - حصة الحصيلة الصافية للشركات وفق طريقة نسبة الملكية					
صافي الأرباح والخسائر على أصول أخرى	62,300	224,207	أكثر من 100%	68,895	أكثر من 100%
تغيرات قيم فوارق الاقتناء					
<b>النتيجة قبل احتساب الضريبة</b>	<b>816,952</b>	<b>838,378</b>	<b>2,62%</b>	<b>852,561</b>	<b>1,69%</b>
الضريبة على الأرباح	224,659	217,217	-3,31%	233,063	7,30%
<b>النتيجة الصافية</b>	<b>592,293</b>	<b>621,161</b>	<b>4,87%</b>	<b>619,498</b>	<b>-0,27%</b>
النتيجة خارج المجموعة	17,678	-4,943	أقل من أو يساوي 100%	-16,180	أكثر من 100%
<b>النتيجة الصافية - حصة المجموعة</b>	<b>574,615</b>	<b>626,104</b>	<b>8,96%</b>	<b>635,678</b>	<b>1,53%</b>
النتيجة للسهم (بالدرهم)	14	15	7,14%	15	0,27%

## نصف سنوي

## الجدول 11: - حساب العائدات والتكاليف - حسابات الشركة

آلاف الدراهم	يونيو-19	يونيو-20	%Δ
الفوائد والمنتجات المماثلة على العمليات مع مؤسسات الائتمان	15,061	14,779	-1,87%
الفوائد والمنتجات المماثلة على العمليات مع الزبناء	2,119,066	2,238,596	5,64%
الفوائد و المنتجات المماثلة على سندات الائتمان	26,135	90,929	أكثر من 100%
منتجات على سندات الامتلاك	37,643	13,100	-65,20%
عمولات على الخدمات	242,599	244,205	0,66%
منتجات بنكية أخرى	441,169	465,905	5,61%
<b>منتجات الاستغلال البنكي</b>	<b>2,881,673</b>	<b>3,067,515</b>	<b>6,45%</b>
الفوائد والمنتجات المماثلة على العمليات مع مؤسسات الائتمان	188,162	241,781	28,50%
الفوائد والتكاليف المماثلة على العمليات مع الزبناء	563,948	544,931	-3,37%
الفوائد والتكاليف على سندات الديون المصدرة	89,539	103,275	15,34%
تكاليف بنكية أخرى	261,745	190,751	-27,12%
<b>تكاليف الاستغلال البنكي</b>	<b>1,103,394</b>	<b>1,080,737</b>	<b>-2,05%</b>
<b>العائد الصافي البنكي</b>	<b>1,778,279</b>	<b>1,986,778</b>	<b>11,72%</b>
منتجات الاستغلال غير البنكي	174,814	104,640	-40,14%
تكاليف الاستغلال غير البنكية	21,278	37,932	78,27%
تكاليف المستخدمين	529,437	532,472	0,57%
رسوم وضرائب	16,328	18,037	10,47%
تكاليف خارجية	254,951	292,374	14,68%
التكاليف العامة للاستغلال	22,040	24,521	أكثر من 100%
مخصصات الأصول غير الملموسة والملموسة	102,141	96,412	-5,61%
<b>التكاليف العامة للاستغلال</b>	<b>924,897</b>	<b>963,816</b>	<b>4,21%</b>
مخصصات للديون والالتزامات للتوقيع	369,747	442,563	19,69%
خسائر على الديون غير القابلة للاسترداد	419,944	76,590	-81,76%
المخصصات الأخرى	118,719	482,930	أكثر من 100%
<b>المخصصات والخسائر على الديون غير القابلة للاسترداد</b>	<b>908,409</b>	<b>1,002,083</b>	<b>10,31%</b>
- استرداد مخصصات الديون والالتزامات بالتوقيع المتأخرة	232,679	249,128	7,07%
- استرداد القروض المهلكة	29,201	18,482	-36,71%
استرداد المخصصات الأخرى	523	1,190	أكثر من 100%
<b>استرداد مخصصات واسترجاع الديون المهلكة</b>	<b>262,403</b>	<b>268,800</b>	<b>2,44%</b>
<b>نتيجة جارية</b>	<b>360,911</b>	<b>356,387</b>	<b>-1,25%</b>
منتجات غير جارية	1,093	61	-94,41%
تكاليف غير جارية	95,233	131,611	38,20%
<b>النتيجة قبل احتساب الضريبة</b>	<b>266,771</b>	<b>224,838</b>	<b>-15,72%</b>
الضريبة على الأرباح	24,544	74,450	أكثر من 100%
<b>النتيجة الصافية للسنة المالية</b>	<b>242,227</b>	<b>150,387</b>	<b>-37,91%</b>

الجدول 12: حساب النتيجة الموطن للقرض الفلاحي للمغرب

آلاف الدراهم	يونيو-19	يونيو-20	%Δ
+ فوائد ومنتجات مماثلة	2,248,842	2,436,003	8,32%
- فوائد وتكاليف مماثلة	860,855-	932,878-	8,37%
<b>هامش الفوائد</b>	<b>1,387,987</b>	<b>1,503,125</b>	<b>8,30%</b>
+ عمولات (المنتجات)	260,822	258,553	-0,87%
- عمولات (تكاليف)	13,776-	7,275-	-47,19%
<b>هامش على العمولات</b>	<b>247,046</b>	<b>251,278</b>	<b>1,71%</b>
+/- صافي الأرباح أو الخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب الناتج	307,688	385,471	25,28%
الأرباح أو الخسائر الصافية على أصول / خصوم المعاملات	250,850	372,435	48,47%
الأرباح أو الخسائر الصافية على الأصول والخصوم بالقيمة العادلة على النتيجة	56,838	13,036	-77,06%
صافي الأرباح أو الخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية	35,574	18,327	-48,48%
صافي الأرباح أو الخسائر على أدوات الدين المحتسبة ضمن الرساميل الذاتية القابلة للتدوير	17,990	21,828	21,33%
مكافآت أدوات الرساميل الذاتية المحتسبة ضمن الرساميل الذاتية غير القابلة للتدوير (الربحيات)	17,584	3,501-	
صافي الأرباح / الخسائر الناتجة عن عدم احتساب الأصول المالية بالكلفة المستهلكة			
صافي الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة تصنيف الأصول المالية بالكلفة المستهلكة ضمن الأصول المالية			
صافي الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة تصنيف الأصول المالية بالكلفة المستهلكة ضمن الأصول المالية			
<b>العائد الصافي لأنشطة التأمين</b>			
<b>عائد أنشطة السوق</b>			
+ عائدات الأنشطة الأخرى	9,282	6,226	-32,92%
- تكاليف الأنشطة الأخرى	99,838-	109,528-	9,71%
<b>صافي العائدات البنكية</b>	<b>1,887,739</b>	<b>2,054,899</b>	<b>8,86%</b>
- التكاليف العامة للاستغلال	872,540-	939,406-	7,66%
- مخصصات الإهلاكات وانخفاضات قيمة الأصول الثابتة غير الملموسة والملموسة	190,508-	187,933-	-1,35%
<b>النتيجة الإجمالية للاستغلال</b>	<b>824,691</b>	<b>927,560</b>	<b>12,47%</b>
تكلفة المخاطرة	374,102-	770,841-	أكثر من 100%
<b>نتيجة التشغيل</b>	<b>450,589</b>	<b>156,719</b>	<b>-65,22%</b>
+/- حصة الحصيلة الصافية للشركات وفق طريقة نسبة الملكية	80,101	1,175-	
+/- صافي الأرباح والخسائر على أصول أخرى		31,014-	-138,72%
+/- تغيرات قيم فوارق الافتناء			
<b>النتيجة قبل احتساب الضريبة</b>	<b>530,690</b>	<b>124,531</b>	<b>-76,53%</b>
- الضريبة على الأرباح	125,767-	63,284	-150,32%
+/- النتيجة الصافية من الضريبة للأنشطة الموقوفة أو قيد التفويت			
<b>النتيجة الصافية</b>	<b>404,923</b>	<b>187,814</b>	<b>-53,62%</b>
فوائد الأقلية	4,007-	31,377-	أكثر من 100%

-46,40%	219,191	408,930	النتيجة الصافية - حصة المجموعة
-48,20%	5	10	النتيجة للسهم (بالدرهم)
-48,20%	5	10	النتيجة للسهم (بالدرهم)

المصدر: القرض الفلاحي للمغرب

## القسم الرابع : المخاطر

### 1- المخاطر المتصلة بالبنك

#### 1. مخاطر الائتمان

يقصد بمخاطر الائتمان المخاطر بألا يتمكن طرف مقابل من الوفاء بالتزاماته تجاه البنك. وتهم هذه المخاطر بالأساس القروض الممنوحة في الحصيلة وخارج الحصيلة.

#### أ. وظيفة تدبير مخاطر الائتمان

تولي مجموعة القرض الفلاحي للمغرب أهمية خاصة لتنفيذ تنظيم قوي وممارسة أسلوب حكمة فعال بغية المساهمة في بلوغ الأهداف الاستراتيجية المحددة وتطوير مهن البنك مع ضمان استمراريته.

وتتم مركزة تدبير مخاطر الائتمان على مستوى مجال تدبير مخاطر الائتمان. ويتولى هذا الأخير تحديد ومراقبة مخاطر الائتمان والوقاية منها والتحكم فيها مع الحرص على احترام المقتضيات القانونية والتعليمات في مجال تدبير مخاطر الائتمان.

وباعتبار ارتباطه المباشر برئيس مجلي الغدارة الجماعية، يتيح تموقع مجال تدبير مخاطر الائتمان الرصد السريع لنقط الاختلال وتوفير الاهتمام اللازم من طرف أجهزة الإدارة ومجلس الإدارة الجماعية.

ويتضمن مجال تدبير مخاطر الائتمان عدة مكونات تنظيمية ( قطب التزامات المقاولات الصغيرة والمتوسطة والمهنيين وقطب الهندسة المالية والتعهدات GA/GE وقطب إنجاز التعهدات وقطب تدبير مخاطر الائتمان ومركز الدراسات والائتمان للمقاولات الصغرى ) التي تتفاعل فيما بينها من أجل امتلاك صورة أفقية وموضوعية لمخاطر الائتمان وتتبع جودة المحفظة وضمان احترام وتنفيذ السياسة العامة للبنك في مجال التعهدات والتحكم في مخاطر الائتمان.

ويتحمل مسؤولية تدبير وتتبع مخاطر الائتمان جميع الفاعلين في مجال مساطر القرض. وتوزع كما يلي :

- أجهزة حكمة البنك
- البنك التجاري المكلف بإعداد وتنفيذ السياسة التجارية والإشراف الاستراتيجي والتتبع العام لمحفظه التعهدات؛
- مجال تدبير مخاطر الائتمان المكلف بالتوجيه العام لتنفيذ السياسة العامة للبنك في مجال التعهدات والتحكم في مخاطر الائتمان ؛
- مجال التدبير الاستدراكي الذي يتولى التحصيل الودي والقانوني للديون معلقة الأداء والديون المشطب عليها محاسبيا؛
- وتتمحور حكمة وتنظيم مخاطر الائتمان حول المبادئ التالية :
- احترام قواعد حسن حكمة مخاطر الائتمان المتعلقة بتدابير المراقبة الداخلية وتدابير مخاطر الائتمان؛
- وضع حكمة تحفز النزاهة في العمل ورفع سريع للإشكاليات والاختلالات للجهاز المسير ؛
- تحديد اختصاصات وكيفيات تسيير كافة اللجان : موائيق خاصة باللجان الاستراتيجية ومذكرات الخدمات بالنسبة للجان التشغيل ؛
- اتخاذ القرارات الاستراتيجية في مجال مخاطر الائتمان من طرف الأجهزة العليا للبنك ؛
- اتخاذ القرارات بشكل جماعي والذي تجسد بوضع لجان على صعيد جميع مستويات الوظيفة
- تحديد إطار التسيير التنظيمي الذي يوضح سلط ومسؤوليات وكفاءات مختلف الهيئات المعنية بتدبير المخاطر؛
- وضع تنظيم مناسب يتماشى مع حجم وطبيعة العمليات وتعقيد المخاطر المتعلقة بالبنك وأنشطته؛

- فصل واضح بين المسؤوليات : مسؤولية المراقبة وقياس وتوجيه مخاطر الائتمان المشترك بين هيئات التشغيل ووظيفة مخاطر الائتمان والمراقبة الداخلية وأجهزة الحكامة ؛
- وضع بنية تنظيمية تحفز أخذ القرار بشكل فعال والشفافية و تشرك مستخدمي البنك في المسؤولية ؛
- إدراج وظيفة مخاطر الائتمان في التخطيط الاستراتيجي ؛
- الإبقاء على استقلالية وفعالية مناهج دراسة المخاطر ومراقبتها؛
- الانخراط القوي لكافة مستخدمي البنك في مناهج تدبير المخاطر والنهوض بثقافة المخاطر انطلاقا من مجلس الرقابة إلى غاي فرق التشغيل.

## ب. السياسة العامة لمخاطر الائتمان

تهدف السياسة العامة لمخاطر الائتمان إلى تكوين إطار آمن للتدخل يسمح بتنمية مضبوطة لأنشطة البنك انسجاما مع توجهاته الاستراتيجية. وتتخذ عدة أشكال : قطاع النشاط والوظيفة وقطاع السوق والمناطق.

وتتم مراجعة هذه السياسة بشكل دوري ، وتتم المصادقة عليها من طرف لجنة المخاطر الكبرى المنبثقة عن مجلس الرقابة.

ويقوم تنفيذ هذه السياسة على منظومة تنظيمية داخلية مطابقة لأفضل الممارسات في المجال، وتناسب طبيعة الأنشطة وتنسجم مع أهداف واستراتيجية البنك. وتغطي كافة مناهج تدبير مساطر تدبير مخاطر الائتمان من خلال المساطر والمواثيق وجذاذات المنتوجات والمعايير البيانية للتمويل وسجل اللجان والكفاءات، الذي يحدد مدى وشروط ممارسة أنشطة التحكم في المخاطر وتتبعها.

## ج. آلية تدبير مخاطر الائتمان

### أ. آليات منح القرض

#### 1. المبادئ الرئيسية

تقوم آلية منح القرض على المبادئ الأساسية التالية :

- التأمين المسبق لأنشطة القروض من خلال انتقاء دقيق للزبناء والمشاريع التي يجب تمويلها،
- تقييم الزبون من خلال معرفة معمقة لنشاطه ووضعه وقت المنح
- تنفيذ نظام تفويض متوازن ومراقب يعين مستويات سلطة منح القرض،
- اتخاذ القرارات بشكل جماعي من خلال تحويل المسؤولية للجان ذات مستويات كفاءة مختلفة،
- تشكيل ملف كل عملية قرض ومراجعتها على الأقل سنويا بالنسبة للمقاولات وفي كل مناسبة هامة بالنسبة لوضعية الزبون،
- تحديث الكفاءات حسب مستوى خطر كل نوع من أنواع الزبناء وطبيعة المنتج المطلوب
- هيكلية عمليات القرض: موضوع اقتصادي محقق منه، نضج يتماشى مع موضوع القرض وضمانة أو كفالة لتعزيز وضع البنك ؛
- الفصل بين أشغال الهيئات التجارية وتلك المكلفة بتقييم مخاطر الائتمان ؛
- المرودية العامة للعمليات ؛
- استخدام أدوات التقييم والمساعدة على اتخاذ القرار : التنقيط الداخلي والتصنيف ؛
- استعمال نظام معلوماتي لتدفقات القرض والتي تتيح تدبير دراسة وإنجاز وتتبع طلبات القرض ؛
- تنفيذ عمليات المراقبة قبلية قبل الإفراج عن القرض .

## 2. مناهج المنح

يتم تأطير آلية منح القرض بمجموعة من المساطر التي تبين بتفصيل كيفيات تحليل ومعالجة طلبات القرض. يتم إيداع طلب القرض التي تتضمن الوثائق اللازمة على مستوى نقطة البيع. وتسبق هذه الأخيرة مقابلة مع الزبون بغية تحديد احتياجاته. وبعد إصدار رأي إيجابي بخصوص بشأن الملف، تقوم نقطة البيع بتحليله وتبدي رأيا معللا بشأن الطلب المقدم، ثم

تعرضها على مستويات عليا وفق مسار القرار. ويتم إعداد مذكرة تقديم قبل توجيهها للجهاز المختص من أجل إصدار قراره، حسب المخطط التفويضي الموضوع. وبعد إعداد قرار منح القرض، يتم تبليغه لنقطة البيع. ويتم ضمان تتبع مقرب لقرارات لجان القرض وتنفيذها داخل الآجال المحددة. ب. آليات تقييم مخاطر الائتمان

لتسهيل تقييم وتحديد كم مخاطر الائتمان، تم وضع أنظمة قياس المخاطر :

## 1. التنقيط الداخلي

يشكل نظام التنقيط قلب منظومة تدبير مخاطر الائتمان ويقوم على المبادئ الرئيسية التالية :

- ✔ جودة و انسجام التنقيط الذي يتيح تتبع وقياس وتدبير المخاطر بشكل موثوق به ؛
- ✔ تخصيص تنقيط داخلي وحيد بالنسبة لكل زبون ؛
- ✔ مراجعة مرة واحدة على الأقل سنويا للتنقيط الداخلي للزبون ؛
- ✔ استخدام التنقيط كعنصر للمساعدة على اتخاذ القرار ؛
- ✔ مراجعة دورية لأداء وقوة نماذج التنقيط في توقع الخلل.

تشكل آلية التنقيط الداخلي من نماذج مناسبة لكل فئة من الأصول، أي فئة الزبناء من الأشخاص المعنويين (المقاولة الكبرى، المقاولة الصغرى والمتوسطة، المقاولة الصغرى) العاملة في القطاعات الفلاحية وخارج القطاع الفلاحي وفئة الزبناء من الأشخاص الذاتيين خارج القطاع الفلاحي. وبالنسبة للأطراف المقابلة العاملة في قطاع التطوير العقاري، فيتم تقييمها حسب التنقيط ضمن مشاريعها.

ويتمثل التنقيط في منح نقطة لكل طرف مقابل بناء على معايير نوعية وكمية حسب سلم داخلي يتكون من ثمان درجات متناسقة للمخاطر والتي ترمز لاحتمالية تخلف الأطراف المقابلة عن الأداء : سبع درجات بالنسبة لمحفظه سليمة ودرجة واحدة بالنسبة لمحفظه في حالة التخلف عن الأداء.

وتم تصميم شبكات التنقيط الخيرة بناء على معطيات تاريخية ومقارنات قياسية وخصوصا بناء على معارف مهنية وخبرات راكمها القرض الفلاحي للمغرب.

ويشكل التنقيط أيضا محورا مهما في تقييم جودة تعرض البنك للمخاطر من خلال تحليل المحفظه موضوع التنقيط وتطور توزيعها. ويتم ضمان تتبع خاص من ناحية أخرى بالنسبة للأطراف المقابلة التي تظهر تراجعا لجودة المخاطر.

ويتم تفعيل مناهج تنقيط الأطراف المقابلة من خلال مختلف أنواع الأحداث :

- ✔ دراسة طلب جديد للقرض ؛
- ✔ تجديد خط التسيير ؛
- ✔ التوصل ببيانات مالية جديدة ؛
- ✔ وقوع حادث من شأنه تعديل المخاطر المرتبطة بالطرف المقابل ؛
- ✔ دخول/خروج لفئة من الديون الحساسة؛
- ✔ دخول/خروج لفئة من الديون معلقة الأداء؛
- ✔ تتبع بيان تقدم المشاريع في حالة التطوير العقاري.

## 2 . تصنيف المنح

بالنسبة لزبناء التقسيط البنكي، يتم تصنيف قروض الاستهلاك الذي يتم تديره من طرف الشريك من خلال نظام خاص للتصنيف. كما هو الشأن بالنسبة لقروض السكن التي تتوفر على نظام خاص للتصنيف.

وبالنسبة للقرض للزراعة، تم وضع نظام للتصنيف لتقييم مخاطر ائتمان المستغلات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة والمستغلات الفلاحية التجارية.

## ج. آليات توجيه مخاطر الائتمان

تقوم آلية الوضع أساسا على المبادئ المحورية التالية :

- ✓ تحديد مخاطر التغيرات المحتملة لشروط السوق والظرفية التي يمكن ان يكون لها تأثير سلبي على أسس البنك؛
- ✓ إعداد الدراسات الاقتصادية والقطاعية التي تتيح توجيه الخيارات الاستراتيجية وتحديد المخاطر الناشئة التي قد تصبح واضحة ؛
- ✓ الرصد في أقرب وقت ممكن للأطراف المقابلة ذوي تعهدات تقدم إشارات متقدمة عن تدهورها المفترض حتى يتم إخضاعها لتتبع مقرب ؛
- ✓ المراقبة الدائمة لإنتاج القرض في إطار تنفيذ وتتبع احترام السياسة العامة لمخاطر الائتمان ؛
- ✓ أكبر قدر من التفاعل حيال الإشارات المنذرة بالتخلف عن الأداء ؛
- ✓ البحث الدائم عن مؤشرات وإشارات إنذار عن التراجع المفترض للمخاطر ؛
- ✓ التقييم والمراقبة المنتظمة لجودة التعهدات حسب محاور التوجيه ؛
- ✓ استخدام التنقيط طيلة دورة القرض ؛
- ✓ التحكم في المخاطر ومراقبتها من خلال تدابير الحدود الداخلية وتفعيلها بغية تأطير تقييم المحفظة ؛
- ✓ تديير وتتبع مخاطر التركيز وفق الأشكال الجديدة ؛
- ✓ قيادة نهاية التسعيرة وملاءمتها المنتظمة تبعا لتطور المخاطر ؛
- ✓ تقييم قدرة البنك على الصمود في حالة وقوع أحداث قصوى غير منتظرة من خلال تدابير محاكاة الأزمة ( اختبارات الضغط) ؛
- ✓ التبليغ بكل مخالفة مسجلة لأجهزة الإدارة والتسيير.

## د. تدابير تتبع الحقوق

تقوم تدابير تتبع الحقوق على المبادئ العامة التالية :

- ✓ الوقاية والتفاعل في تنفيذ حلول للتسوية تروم تجنب كل تراجع للحقوق ؛
- ✓ اليقظة الدائمة بخصوص انتظام وجود كافة الأطراف المقابلة التي تتوفر على تعهد مع التتبع المقرب لشروط استخدام القروض الممنوحة ؛
- ✓ المسؤولية الأولى لنقطة البيع بشأن محفظتها للالتزامات في مجال التحصيل؛
- ✓ التكامل والتضامن بين جميع المتدخلين في الشبكة والمقر المكلفين بالتتبع ؛
- ✓ الانعقاد المنتظم للجان تتبع الحقوق.

## هـ. آلية تديير المخاطر الحساسة

توافق المخاطر الحساسة التعهدات المملوكة على أطراف مقابلة التي تظهر قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، الفورية و/أو المستقبلية إشارات القلق، دوت الاستجابة لأحد معايير التصنيف ضمن الحقوق معلقة الأداء.

يتمثل تديير الحقوق الحساسة أساسا في تحديد ورصد في أقرب وقت ممكن لتراجع مفترض في الأطراف المقابلة للبنك الحاصلة على تعهدات بغية ضمان تتبع مقرب لها.

تتعقد كل ثلاثة أشهر لجنة تديير المخاطر الحساسة التي تقرر بشأن إدماج أو سحب الحقوق من لائحة الديون الحساسة ومستوى تكوين المخصصات الاحتياطية لكل دين ومخططات العمليات التي يجب القيام بها. وفي مجال التغطية، تسفر الديون الحساسة عن تشكيل مخصص احتياطي خاص يساوي على الأقل 10% من مبلغها. بيد أن اللجنة يمكنها أن تطلب تكوين مخصص احتياطي أكبر. ويتم اتخاذ القرار حول سحب الدين من لائحة الديون الحساسة من طرف اللجنة المختصة.

## و. آلية تديير وتحصيل الديون معلقة الأداء

يعد تخفيض تصنيف الديون تدييرا يتيح للبنك الوقاية من مخاطر عدم تسديد الديون. ويهم هذا التخفيض في التصنيف الديون معلقة الأداء التي تمثل مخاطرة بعدم تحصيل كلي أو جزئي بالنظر لتراجع قدرة التسديد الفوري و/أو المستقبلي للطرف المقابل.

تبعاً لدرجة مخاطر الخسارة، يتم توزيع الديون معلقة الأداء إلى ثلاث فئات : الديون قبل مرحلة الشك والديون المشكوك في تحصيلها والديون المتخلف عن أدائها.

وتنعقد اللجنة التي تبت في تخفيض التصنيف والتشطيب ومستوى تكوين المخصصات الاحتياطية للديون والتشطيب المحاسبي عليها كل ثلاثة أشهر.

- وبخصوص تغطية الديون معلقة الأداء بمخصصات احتياطية، فهي تراعي القوانين الصادرة عن بنك المغرب في المجال. وتكتسي تدابير الحقوق أهمية حاسمة لتحسين جودة محفظة التعهدات. وترتكز على المبادئ التالية :
- إعطاء الأولوية لحلول الأداء بشكل ودي عوض الإجراءات القضائية ؛
  - اعتماد إجراء توقي يهدف إلى تجنب أي تدهور في الديون معلقة الأداء ؛
  - إعطاء الأولوية للديون التي تم تخفيض تصنيفها مؤخراً؛
  - اتخاذ القرار بشكل جماعي فيما يتعلق بتطهير الديون المعلقة الأداء من خلال لجان خاصة بالتحصيل
  - احترام الإجراءات والأجال التي يحددها القانون في هذا النطاق ؛
  - تجزئة محفظة الديون لاستهداف أفضل للأنشطة التي يجب أخذها.

## II مخاطر التركيز

يلعب تنوع محفظة القرض اليومي دوراً أساسياً في عملية التحكم في المخاطر وهو يشكل أولوية دائمة لسياسة البنك الذي اتخذ مجموعة من التدابير لتجنب مخاطر التركيز التي قد تؤثر على جودة محفظته. تعتبر مخاطر تركيز القرض المرتبطة بتعرض بشكل يؤدي إلى خسائر مهمة التي قد تهدد المتانة المالية لمؤسسة ما أو قدرتها على مواصلة أنشطتها الأساسية.

ويمكن لمخاطر تركيز القرض أن تنبثق عن التعرض تجاه :

- الأطراف المقابلة الفردية ؛
- مجموعات المصالح ؛
- الأطراف المقابلة التي تنتمي لنفس قطاع النشاط أو لنفس المنطقة الجغرافية ؛
- الأطراف المقابلة التي ترتبط بالنتائج المالية بنفس النشاط أو نفس المنتج الأساسي.

يتم تدبير مخاطر التركيز من خلال آلية الحدود التي تتيح ضمان دائم لاحترام كافة المتطلبات والمبادئ المنصوص عليها وكذا التطور المضبوط للأنشطة بحيث تكون هذه الحدود في النهاية موجهة لاحتواء مبلغ محتمل من الخسائر المقبولة.

وتشكل آلية الحدود موضوع تتبع منظم بغية :

- مراقبة التعرض لخطر تركيز القرض بالنسبة للأسقف المحددة ؛
- التمكن من رصد التجاوزات المحتملة بأكثر سرعة ممكنة ؛
- إعلام الهيئة المسيرة بالتركيزات التي تجاوزت بعض الحدود التي سبق تحديدها ؛
- القدرة على التنفيذ السريع للتدابير من أجل تخفيف التعرض لمخاطر القروض على الأصناف المحددة.

عندما يظهر تحليل طبيعة المخاطر تركيزات مبالغاً فيها بالنظر أساساً للأموال الذاتية والقدرة الربحية و/أو جودة تدابير قياس ومراقبة المخاطر، يمكن أن يقود البنك للتقليل من تعرضاته بوتيرة تناسب الوضعية وبشكل يجعلها منسجمة مع سعته المالية وتنظيمه الداخلي.

يتم تحديد ومراجعة آلية الحدود المعتمدة من طرف البنك متى أمكن وإعادة تقييمها في فترات منتظمة. ويتم تتبعها من طرف أجهزة الحكامة الاستراتيجية وبالأخص، لجنة المخاطر الكبرى ولجنة التدقيق ومجلس الإدارة الجماعية والسلطات الوصية.

## 3. مخاطر السوق

مخاطر السوق هي خطر الخسارة التي يمكن أن تنتج عن تغيرات أسعار الأدوات المالية، مثل أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة وأسعار الأسهم وهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة والمواد الأولية... يمكن لهذه الخسائر يمكن لهذه الخسائر أن تنقص من قيمة محافظاتها وتؤثر على نتيجة مجموعة القرض الفلاحي للمغرب.

إن إدارة مخاطر السوق داخل مجموعة القرض الفلاحي للمغرب لها بعد تنظيمي يعتمد على الفصل الهرمي والمستقل لهيئات إدارة مخاطر السوق، وتلك الخاصة بالتحكم (المكتب الأممي والخلفي). في الواقع، تقوم أنشطة السوق بتعبئة ثلاثة أقطاب لضمان حسن سيرها. وهي تهدف إلى تسيير ومراقبة التعرض لخطر السوق من أجل تحسين الخطر/المردودية، مع الحفاظ على صورة السوق بشكل متناسق مع وضع البنك كمؤسسة مالية رائدة في مجال تمويل الفلاحة والعالم القروي. إن الدعم هو المفهوم الأساسي المستخدم في التعامل مع العمليات على مستوى غرفة التداول من أجل تجنب الخطر وضمان توطيد حصيلة البنك.

#### أ. المخاطر المتعلقة بمحفظة السندات

تتغير محفظة السندات تبعاً لعدة عوامل تمثل عدداً من المخاطر التي يمكن أن تخفف من قيمة المحفظة. ويتم تصنيف هذه المخاطر لفئتين :

##### - المخاطر التلقائية

يمكن تعريف المخاطر التلقائية أو مخاطر السوق كمخاطر تغيير سعر مقدار اقتصادي مسجل في السوق. من هذا المنظور، يتعلق الأمر بحالة الشك في الأرباح التي يمكن أن تنتج عن تغيرات في ظروف السوق مثل : قيمة السوق أو نسبة الفائدة أو سعر الصرف.

##### مخاطر سعر الفائدة

تقيس هذه المخاطر درجة تعرض حامل سند حول تطور قادم للأسعار في السوق. ولهذا الغرض، سيكون لتطور غير موافق للأسعار الفائدة تأثير مباشر على محفظة السندات بحيث يوجد توجه عكسي بين أسعار السندات وأسعار الفوائد، فيتجسد ارتفاع أسعار الفائدة في السوق خلال مرحلة معينة بشكل بديهي بانخفاض ملحوظ لأسعار السندات.

##### مخاطر سعر الصرف

تتم هذه المخاطر الإصدارات بالعملة وتكمن في إمكانية تغير أسعار العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية.

##### - المخاطر الخاصة

##### مخاطر الائتمان

يمكن تعريف مخاطر الائتمان بأنها الخسارة المحتملة التي يمكن للبنك أن يتعرض لها تبعاً لحدث ائتمان يطال أحد أطرافها المقابلة. وبشكل أدق، تتضمن مخاطر الائتمان مفهومين يختلفان تبعاً لحدث الائتمان الذي تسبب في الخسارة.

##### مخاطر التخلف عن الأداء

توافق هذه المخاطر عجز المصدر عن الوفاء بالتزاماته، أي تسديد دينه (المبلغ الأصلي + الفوائد). وفي مثل هذه الوضعية، يمكن للبنك أن تتعرض لخسارة إذا لم تقم بتحصيل سوى جزء من المبلغ الواجب.

- مخاطر تراجع جودة القرض : توافق هذه المخاطر تراجعاً في الصحة المالية للمصدر. وينجم عنها ارتفاع في علاوة المخاطر.

##### - المخاطر الأخرى

##### مخاطر التركيز أو مخاطر التوزيع

يرتبط هذا النوع من المخاطر في حضور تركيز أكبر لنفس النوع من الأصول أو نفس النوع من الأسواق في المحفظة. وفي هذا الصدد، يعتبر تطور هذا النوع من الأصول أو هذا النوع من الأسواق حاسماً في المحفظة.

#### ب. المخاطر المتعلقة بمحفظة الأسهم وهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة

##### مخاطر السوق

طبقا للمادة 48 من الدورية رقم 26/G/2006 لبنك المغرب، تعرف مخاطر السوق بأنها مخاطر الخسائر المتعلقة بتغيرات أسعار السوق. وتتضمن :

- المخاطر المتعلقة بالأدوات المدرجة ضمن محفظة التداول ؛
- مخاطر الصرف ومخاطر المنتجات الأساسية التي تحدد بكافة عناصر الحصيلة وخارج الحصيلة من غير تلك المتضمنة في محفظة التداول.

توافق المخاطر المتعلقة بمحافظ " الأسهم وهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة" إمكانية التعرض لخسارة في الرأسمال بين وقت الشراء ووقت إعادة بيع السندات. ويؤخذ هذا الاحتمال بعين الاعتبار في علاوة المخاطر، أي الفارق بين العائد المنتظر من سهم أو هيئة للتوظيف الجماعي مقارنة مع أحد الأصول بدون مخاطر. وتؤدي عمليات السوق إلى أخذ عدة مخاطر. ونذكر من ضمنها :

- مخاطر الطرف المقابل : تعرض الدائن لمخاطر عجز الطرف المقابل عن تسديد دينه في الأجل المحدد ؛
- مخاطر التشغيل التي يمكن أن تحدث جراء ارتكاب أخطاء من خلال القيام بأداءات أو تسديد معاملات لاحقة في السوق ؛
- مخاطر السيولة : وتظهر عندما لا تتمكن مقاوله من تحويل بعض الموجودات غير السائلة لموجودات سائلة، ما يمنعها من الوفاء بالتزاماتها المالية
- مخاطر التركيز : تصف مستوى مخاطر المحفظة للبنك والناجمة عن تركيزها في نفس الطرف المقابل أو نفس القطاع أو نفس التصنيف.

### ج. استراتيجية مخاطر السوق

تندرج استراتيجية إدارة مخاطر السوق في السياسة العامة للمخاطر لمجموعة القرض الفلاحي للمغرب، والتي تعد جزءا من إدارة المراقبة الاحترازية والدقيقة. بالإضافة إلى ذلك، تمت الموافقة على السياسة العامة لمخاطر السوق من قبل مجلس الإدارة الجماعية ومن قبل مجلس الرقابة.

تستند إدارة مخاطر السوق إلى المبادئ التالية:

- أمان تطور أنشطة السوق
- احترام قواعد بنك المغرب فيما يتعلق بالإدارة الاحترازية للمخاطر وآلية المساطر، التعميمات والمذكرات الداخلية
- الرفع من مراقبة استراتيجية التداول
- وضع الحدود (الزبناء، البنك، محفظة الأوراق المالية، المعاملات اليومية للحساب الخاص...)،
- تحديد الأدوار والمسؤوليات فيما يتعلق بالتعريف، القياس، المراقبة والإشراف على مخاطر السوق،
- اعتماد الممارسات الفضلى على مستوى إدارة مخاطر السوق لمجموع الأقسام.

وتمت ترجمة هذه المبادئ التوجيهية من خلال تنفيذ سياسة مخاطر السوق ويتم تفصيلها بواسطة آلية محكمة التنظيم.

### د. سياسات مخاطر السوق

يتم تسيير أنشطة السوق من خلال آلية شاملة من حيث الحكامة، الأمن، تسيير المخاطر وتسيير الحدود. وتعتمد هذه الأخير على خلفية موثقة موحدة، نظام معلومات فعال ورفع تقارير منتظمة.

يتم تعميم هذه السياسة من خلال دوريات تنظم أنشطة السوق لا سيما:

- مساطر عمليات أنشطة السوق
- - آلية الحد التشغيلي
- آلية تدبير مخاطر السوق
- آلية قياس المخاطر والتصديق على نماذج التقييم
- آلية مراقبة المؤشرات

من هذا المنطلق، يتم تعيين هيئات الحكامة من خلال لجان مختصة، وهي:

- لجنة BFI التي تعنى أساسا بالموافقة على استراتيجية تمويل البنك في السوق النقدية، ما بين البنوك، والديون الخاصة، بالإضافة إلى استراتيجية الاستثمار لجميع الأدوات المالية. كما أنها مسؤولة عن البث في الأخطار الأساسية المرتبطة بمختلف العمليات التي يتم إنجازها وعلى مجموع الاختيار الاستراتيجي المتعلق بأنشطة اللجنة.  
- تستجيب لجنة الخزينة وإدارة الأصول والخصوم لحاجة التسيير الأمثل للخزينة على المدى القصير، وبشكل أوسع إدارة الأخطار المالية للبنك.

### آلية تدير مخاطر السوق

من أجل تتبع المخاطر التي تنطوي عليها أنشطة السوق المختلفة ومراقبتها، أنشأت مجموعة القرض الفلاحي للمغرب آلية منظمة تركز على المحاور التالية:

- نظام تفويض السلطات يحدد عملية الطلب، المصادقة على الحدود وترخيص التجاوزات
- احترام مبدأ الفصل الوظيفي والتنظيمي لمهام المكاتب الأمامية، الوسطى والخلفية
- مجموعة من أدوات تسيير ومراقبة مخاطر السوق
- تعزيز آلية المراقبة الداخلية من خلال أدوات المراقبة الدائمة
- تعزيز آلية إسناد التراخيص والتحكم فيها

### آلية الحد التشغيلي

بالإضافة إلى الحدود التنظيمية المطبقة على جميع أنشطة السوق، بما في ذلك حدود المواقع، تم وضع حدود داخلية أخرى لمحفظة المفاوضات والاستثمارات وأنشطة الصرف. وتشمل الحدود التالية:

- الحد الأقصى لحجم مراكز الصرف الآجلة
- الحد بالنسبة لوضعية الصرف القصيرة
- حدود المدة والحساسية لمحفظة التداول والاستثمار

يتم التحكم في إدارة الحدود بالكامل ويتم:

- تحليلها ومنحها من قبل اللجان المختصة
- برمجتها على نظام المعلومات الذي يضمن مراجعة الحسابات
- التحكم فيها عن طريق نفس هذا النظام الذي يمنع أي تجاوز غير مسموح به
- مراجعتها وفقا لاحتياجات الزبناء وظرفية السوق

### آلية قياس المخاطر والتصديق على نماذج التثمين

اعتمد القرض الفلاحي للمغرب بنية تسيير ومتابعة أخطار السوق. إن هذه الأخيرة هي المسؤولة عن وضع مقاربات وممارسات جيدة لتدبير السوق، لا سيما وضع مقارنة القيمة المعرضة للخطر، وتسيير الحساسية والمدة لمجموع محفظة التداول والتوظيف.

### الحساسية

تعتبر الحساسية مؤشرا يسمح باستباق تفاعل سند (أو محفظة) مع تقلبات أسعار الفائدة . وهي تقيس التغير المتعلق بسعره في السوق بالنسبة لتغير الأسعار.

### الأجل

أجل السند هو المدة المتوسطة التي مع متمها يعوض السند سعر شرائه. ويتغير الأجل مع الزمن بدون أن يفوق المدة المتبقية للسند، كما يرتبط بنضج السند وسعر فائدته الاسمي وسعر عائدته. عندما يكون هذه المدة طويلة، يكون الأجل مرتفعاً.

### القيمة المعرضة للخطر

القيمة المعرضة للخطر لأصل مالي ما أو لمحفظة أصول، هي الخسارة المحتملة القصوى التي يتم قياسها بالوحدة المالية على أفق زمني محدد واحتمالية محددة. إن الطريقة التي اعتمدها البنك لحساب القيمة المعرضة للخطر هي المقاربة التاريخية فيما يتعلق بنشاط، نسبة، وسهم هيئة التوظيف الجماعي للقيم المنقولة. تعتمد هذه الطريقة على افتراض أن التطورات المستقبلية للمحفظة مشابهة لتطورات الماضي.

بالنسبة لنشاط الصرف، يحتفظ القرض الفلاحي للمغرب بحساب القيمة المعرضة للخطر حسب مقارنة مقاييس المخاطر. تعتمد هذه الطريقة على مصفوفة التباين والتغاير لعائدات أسعار العملات المختلفة وفقاً لمستوى الثقة البالغ 99% والأفق الزمني ليوم واحد. على الرغم من كون القيمة المعرضة للخطر أداة لتسيير خطر السوق ومؤشر قوي عن خطر يستعمل بشكل شائع في مالية السوق. بالتالي يستعمل القرض الفلاحي للمغرب وسائل أخرى لإدارة مخاطر السوق، لاسيما، اختبارات الضغط، الاختبارات الخلفية، وذلك من أجل المصادقة على نظام حساب معتمد.

### اختبارات الضغط

بالإضافة إلى نموذج القيمة المعرضة للخطر الداخلي، يُجري القرض الفلاحي للمغرب محاكاة لاختبارات الضغط لمخاطر السوق لجميع قطاعات السوق وفقاً للمتطلبات التنظيمية، وكذلك عمليات المحاكاة الداخلية في محفظة التداول في الحالات القصوى. مع الأخذ في الاعتبار هيكل الحافظة وظروف السوق والمخاطر التي ينطوي عليها، يتحقق ذلك من خلال:

- 📌 نظام إبلاغ تنظيمي دوري
- 📌 نظام إبلاغ داخلي عن التسيير المتعلق بعملية مراقبة الأخطار.

تتمثل السيناريوهات المعتمدة في:

- 📌 نظام إبلاغ تنظيمي دوري تغيير معدل  $5 \text{ bps} \text{ } +/-$ ،  $10 \text{ bps} \text{ } +/-$ ،  $25 \text{ bps} \text{ } +/-$  و  $50 \text{ bps} \text{ } +/-$  (المؤشرات العامة و حسب أخطر الاستحقاق)
- 📌 وهناك تباين من  $1 \text{ } +/-$  مقارنة بنسبة 0.5% مع الأخذ بعين الاعتبار تركيبة سلة الدرهم والعلاقة بين اليورو والدولار.
- 📌 تغيير في أسعار سندات الملكية من  $10 \text{ } +/-$  إلى  $15 \text{ } +/-$  %.

### متطلبات الأموال الذاتية

طبقاً للدورية رقم 26/G، يلتزم القرض الفلاحي للمغرب بالقيام بحساب المتطلبات من الأموال الذاتية برسم محفظة التداول.

يجب وضع أصول مجموعة القرض الفلاحي للمغرب في محفظتين مختلفتين يتم تحديدهما بموجب قوانين المحفظة البنكية أو محفظة التداول.

وحسب المادة 56 من للدورية رقم 26/G، تتضمن محفظة التداول الوضعيات بغية بيعها على أمد قصير و/أو بنية الاستفادة من تطور إيجابي للأسعار الحالية أو في أجل قصير أو ضمان أرباح في التحكيم. من ناحية أخرى، تتضمن المحفظة البنكية جميع عناصر الحصيلة وخارج الحصيلة غير الموجودة في محفظة التداول.

ويتم حساب المتطلبات من الأموال الذاتية برسم مخاطر السوق حسب نموذج معياري باستثناء تلك المتعلقة بوضعية الصرف التي يتم حسابها وفق المقاربة المتقدمة.

### آلية مراقبة المؤشرات:

تتم متابعة مخاطر السوق يوميا من قبل الإدارة المركزية لمخاطر السوق. تتضمن إدارة البنك، من خلال نظام التقارير الدورية ، مستويات التعرض والعائد والمخاطر المرتبطة بأنشطة السوق ، والامتثال للمتطلبات التنظيمية والامتثال للأجهزة الحد.

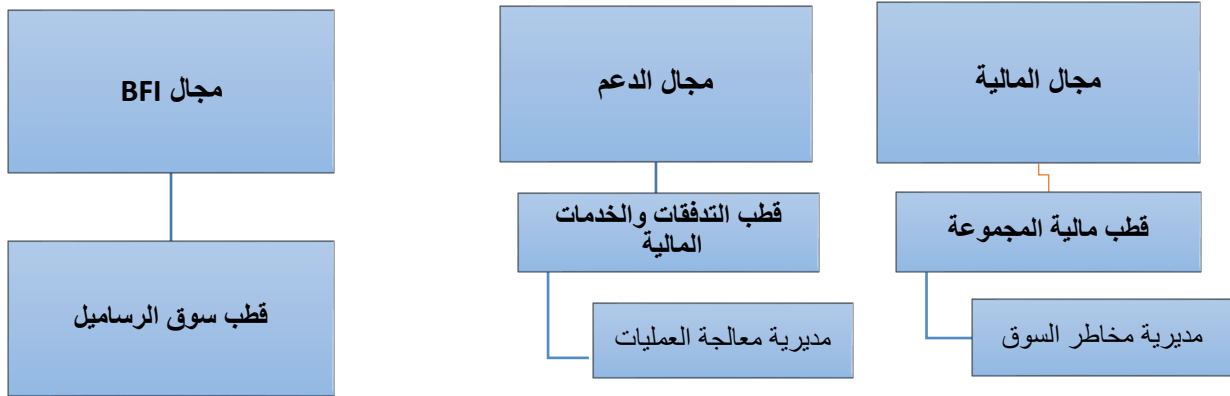
### نظام التدبير

يتم تحرير كافة العمليات المعالجة من طرف قاعة الأسواق والتصديق عليها في أداة للتدبير. وتستجيب خصائص النظام لجميع إكراهات الأمان والمراقبة (الولوج عبر ملف المستخدم، معرف الدخول، رمز سري و أي نوع من تدبير التفويضات ومنع الولوج...). ومن خلال نهج يتضمن ثلاث مراحل للتصديق (أربع وضعيات مختلفة)، من الممكن مراقبة أية حركة مرتبطة بعملية وتحديد منفذها وموضوعها وتوقيتها... ويتوفر النظام على سبل للتدقيق تتيح تسجيل التعديلات وتغيير المعايير والطرق المدخلة على المراجع والعمليات.

ويتم طبع التقارير المرفوعة لبنك المغرب ومجلس الإدارة الجماعية و اللجان المختصة، لا سيما تلك المتعلقة بتجاوز الحد أو النسبة التنظيمية أو تتبع الخزينة... ويوميا، يتم نقل جميع العمليات المتعلقة بقاعة الأسواق المالية إلى المحاسبة من خلال قرارات يتم توليدها تلقائيا.

### هـ. تنظيم مختلف الهيئات

تقوم التدابير التنظيمية على الفصل التراتبي والمستقل بين الهيئات المدبرة لمخاطر السوق وهيئات المعالجة ( الوظائف الأمامية والخلفية). وتقوم أنشطة السوق بتعبئة ثلاثة أقطاب بغية ضمان حسن سيرها.



### 4. مخاطر إدارة الأصول والخصوم

يتضمن تقييم وضع البنك فيما يتعلق بحدوث مخاطر أسعار الفائدة والسيولة حساب مجموعة من المؤشرات بناءً على البيانات والمعلومات التي يستخدمها مدراء إدارة الأصول والخصوم.

يتمثل رصد مخاطر ALM، من ناحية ، في تحليل النظرة المستقبلية لتطور وضع السيولة وموقف المعدل الذي اتخذته مؤسستنا على المدى القصير والمتوسط والطويل ، ومن ناحية أخرى ، في دراسة رد فعل المؤشرات الرئيسية على الظروف الاستثنائية (أزمة السيولة ، وتغير السعر ، وما إلى ذلك) من خلال برنامج محاكاة الأزمة الداخلي.

## أ. تدبير مخاطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في خطر تعرض البنك لخسارة في حالة عدم توفر النقد اللازم في الوقت المناسب للوفاء بالتزاماته المالية.

قد يترتب هذا الخطر عن الميزانية بسبب عدم التطابق بين آجال الاستحقاق الفعلية للأصول والخصوم، ومتطلبات التمويل في المستقبل، وسلوك الزبناء، وتعطيل السوق المحتمل، أو الوضع الاقتصادي.

ويقوم مدبرو الأصول والخصوم في أشغالهم المنتظمة بتحليل سلسلة من جمود الخزينة بغية مراقبة الانسجام بين الأصل والخصم من حيث التدفقات الشهرية أو السنوية. وتتمثل المراقبة الداخلية لهذا الانسجام في مقارنة بينهما وبين فترة وأخرى التدفقات المتوقعة للأصل والخصم. ويشكل الجمود بالتالي الفرق بين استعمالات وموارد الحصيلة بالنسبة لمجموع العمليات في تاريخ لاحق معين. ويتيح التقديم الجغرافي لتطور هذه العوائق في الزمن للجنة تدبير الأصول والخصوم ولجهاز الحكامة تجسيد آفاق الاستثمار وإلقاء الضوء على المخاطر المالية وذلك من خلال تحليل قار وديناميكي.

فيعتمد التحليل القار التطور المستقبلي للمبالغ المتبقية للعمليات في المخزون : التي سبق تفعيلها أو الموجودة في الحصيلة. أما التحليل الديناميكي فيوسع نطاق التحليل عبر إضافة التطور المستقبلي للجاري في المخزون فرضيات الإنتاج الجديد.

كما يلزم مدبرو الأصول والخصوم بالاستجابة للمعايير الاحترازية اللازمة من طرف بنك المغرب للتقارير التنظيمية ولنسبة السيولة على أمد قصير التي تعتبر مؤشرا تنظيميا مرجعيا في مجال تقييم مخاطر السيولة.

من ناحية أخرى، وبغية استباق تداعيات الأزمات على الصحة المالية للبنك، تسهر هيئة تدبير الأصول والخصوم على إنجاز مجموعة من اختبارات الضغط على السيولة التي تمثل جزءا لا يتجزأ من آلياتها لتدبير المخاطر. وتسمح هذه الأخيرة بتحديد درجة تقبل المخاطر وحدود التعرض الداخلية وبناء اختيارات استراتيجية في مجال السيولة وتخصيص الأموال الذاتية. لهذا الغرض، تقوم هيئة تدبير الأصول والخصوم بتقييم تأثير الفرضيات المعتمدة على مؤشرات مالية على غرار : النتيجة الصافية والعائد الصافي البنكي والهامش الصافي والأموال الذاتية التنظيمية وفوارق السيولة...

وتبرز مقارنة السيولة للقرض الفلاحي للمغرب وضعية تحول البنك. وتتيح قياس احتياجات الأموال على الأمد القصير والمتوسط والطويل أو أهمية فوائض السيولة التي يجب توظيفها حسب نوع الاستحقاق.

وضمن القرض الفلاحي للمغرب، تشكل مخاطر السيولة موضوع تتبع منتظم من طرف هيئة تدبير الأصول والخصوم بتعاون مباشر مع مختلف المكونات ( قاعة الأسواق، مديرية مخاطر السوق، البنك التجاري؛ إلخ) ويتم إخبار مجلس الإدارة الجماعية بشكل يومي عن وضعية خزينة البنك من خلال تقارير خاصة بهذا الإطار.

علاوة على التدابير التنظيمية، طور القرض الفلاحي للمغرب عدة آليات ( جمود السيولة، اختبارات ضغط خاصة، نسب التركيز...) التي تغطي الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة والتي تشكل موضوع تحليل معمق بغية تحديد في حالة احتياجات الخزينة تدابير التغطية المناسبة التي سيتم تحديدها من طرف لجنة الخزينة وهيئة تدبير الأصول والخصوم.

من ناحية أخرى، تبعا لوضع نسبة السيولة قصيرة الأمد، أنجز البنك عدة عمليات تتمحور حول تعزيز أصوله السائلة والقابلة للإنجاز وتحسين ارتباطها مع الحصيلة مع الحفاظ على مستوى مردوديتها. وهكذا إلى غاية 30 يونيو 2020 ، بلغت السيولة على المدى القصير مستوى يفوق الحد الأدنى التنظيمي المطلوب . إضافة إلى ذلك، يعتبر جمود السيولة القار والعام إيجابيا في أفق شهر مع فجوة تبلغ +1.5 مليار درهم. وعلى الأمد الطويل (10 سنوات)، تبقى فجوة السيولة إيجابية بمستوى يصل إلى +4.4 مليار درهم. وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم تجاوز أي حد برسم مخاطر السيولة خلال النصف الأول من سنة 2020 .

## استراتيجية التمويل وإعادة التمويل الموضوعية

تسمح التدابير الموضوعية للبنك بضمان إعادة تمويل وفق أفضل الظروف وبشكل يناسب مخططه الاستراتيجي، مع احترام الحدود التنظيمية والداخلية التي تنظم هذه الوظيفة. فيمر إعداد مخطط التمويل عبر تقدير أساس ديناميكي لأرصدة الخزينة المستقبلية وذلك مع مراعاة المداخل والمصاريف التوقعية الأساسية التي تدرها الأنشطة التجارية والمالية للبنك. وتتم هذه الممارسة من خلال تطبيق عدة سيناريوهات التي تختلف حسب شدتها. وتتضمن الفرضيات المعتمدة أساسا الأهداف التجارية وقدرة البنك على الحصول على أموال في السوق النقدية.

### ب. تدبير مخاطر النسب

تحليل مديرية تدبير الأصول والخضوم في القرض الفلاحي للمغرب أيضا مخاطر النسب التي تقوم على مقاربتين تكمليتين : الأولى من حيث الفوائد المستحقة والأخرى من حيث القيمة الحالية الصافية. وتتطلب مسبقا التعرف على التعرضات لمختلف المخاطر المترتب عنها مخاطر النسب وهي : حالات الجمود حسب نوع النسب.

وتركز المقاربة من حيث الفوائد المستحقة على حالات الجمود القارة للعمليات وتقدم خصائص مردودية منسجمة : نسبة فائدة قارة أو متغيرة أو قابلة للمراجعة. وتمنح أهمية خاصة لحالات الجمود بنسبة قارة التي تعتبر الأكثر حساسية لتغيرات أسعار الفائدة قصيرة الأمد.

ويتم بالتالي تحليل حالات الجمود عبر مجموعة فرعية للعمليات الحساسة من حيث الفوائد وفق نفس المتغير. وتوافق حالة الجمود بنسبة فائدة قارة أو مؤكدة جمود العمليات التي تكون فيها نسبة الفائدة معروفة وغير متغيرة خلال مدة معينة في فترة الدراسة.

ويقوم توجيه مخاطر النسب أساسا على طرق تقييم وتتبع هذه المخاطر على النحو الآتي :

- ✔ تحليل تطور هيكل الميزانية العمومية من خلال التمييز بين النسب الثابتة والمتغيرة؛
- ✔ تحليل الآجال المتوسطة لاستعمالات البنك وموارده من أجل تحديد ملف تعريف مخاطر النسب (مخاطر الخسارة في حالة ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة)؛
- ✔ قياس الجمود/ فجوات السعر: على أساس جداول العناصر التعاقدية للميزانية العمومية وافتراضات التدفق الثابت التي تم التحقق من صحتها مسبقا للعناصر غير الممولة من الميزانية ، يقيس مدير الأصول والخصوم مدى أهمية الفجوات لكل استحقاق من أجل تحديد ملف تعريف مخاطر البنك.
- ✔ يضمن الامتثال للحدود التنظيمية بما في ذلك: التأثير على رأس المال وفقا لمتطلبات "بازل II" التنظيمية
- ✔ القيام باختبارات الضغط : يقيس مدير الأصول والخصوم تأثير حركة موازية تبلغ 100 Pb و 200 Pb (تنظيمي) و 300 Pb على العائد الصافي البنكي والأموال الذاتية الاقتصادية للبنك. تتم بعد ذلك مقارنة هذه الآثار بالحدود الداخلية الموضوعية. يتم تبرير كل تجاوز للحدود وذلك حسب الأصول.
- ✔ رفع التقارير بشأن تدبير مخاطر النسب والتي تغطي كافة التحليلات (الشهرية).

## تقديم مؤشرات تتبع مخاطر النسب

تتمثل اهم مؤشرات تتبع مخاطر النسب كما يلي :

- ✚ فجوات نسب الفائدة على مختلف أشطر الآجال ؛
- ✚ التأثير على العائد الصافي البنكي التوقعي لتغير في النسب (بالنسبة المئوية)
- ✚ التأثير على القيمة الاقتصادية لتغير في النسب (بالنسبة المئوية)

## مناهج قياس المخاطر الأساسية والاختيارية

تتم مراعاة الجوانب المتعلقة بالمخاطر الأساسية والاختيارية في قياس فجوات نسب فائدة البنك. فكيفية تصريف الحصيلة/خارج الحصيلة المستعملة لقياس فجوات نسب الفائدة تتضمن مجموعة من الفرضيات التي تجسد من جهة تأثير الخيارات المختلفة والمدرجة في الحصيلة (التسديد حسب الاستباق، تسبيقات على الوديعة لأجل..). من ناحية أخرى، يتم تصريف الأصول والخصوم حسب سعر فائدة متغير على أساس طبيعة نسب الارتباط وتاريخ المراجعة القادمة للنسب.

حدود محددة لمخاطر أسعار الفائدة وشروط مراجعتها:

✚ حساسية MNI (اختبار الضغط 110 200 +/-: pbs مليون / أو 5 % من العائد الصافي البنكي المتوقع

✚ تأثير معدل الصدمة Pbs 200 ب% من الأموال الذاتية التنظيمية: 20%

أهم الحدود من حيث حالات جمود النسب

- قياس الجمود بنسبة شهر واحد: 2 مليار درهم على الأقل
- قياس الجمود في الشطر "1-2" سنوات: 2 مليار درهم على الأقل
- قياس الجمود في الشطر "2-5" سنوات: 2 مليار درهم على الأقل

تجدد الإشارة إلى أن مراجعة الحدود الداخلية تتم بناءً على طلب هيئة إدارة الأصول والخصوم وتخضع لموضوع عرض تقديمي مفصل في اجتماع لجنة إدارة الأصول والخصوم التي يجب أن توافق على قرار المراجعة لرفع أو خفض الحد. خلال النصف الأول من سنة 2020، تمت مراجعة الحدود برسم مخاطر النسب.

بيد أنه خلال النصف الأول من سنة 2020، واصلت هيئة تدبير الأصول والخصوم ضمن القرض الفلاحي للمغرب تتبع عناصر تدبير مخاطر النسب والسيولة على أساس موطن لمجموعة القرض الفلاحي للمغرب. ويقوم تحديد الحدود الداخلية أساساً على عدة كفاءات :

- ✚ التحليل القطاعي
- ✚ تطور بنية الحصيلة للبنك
- ✚ تطور شروط السوق (نسبة الفائدة الرئيسية، منحى النسب، نقص السيولة...)

وإلى غاية 30 يونيو، سجلنا أن دراسة التأثير القار لتغير في النسب بنسبة +/ - 200 نقطة أساس يسفر عن تأثير على العائد الصافي البنكي بنسبة +/ - 3,3 بالمائة، ويصل التأثير على القيمة الاقتصادية إلى +/ - 0,7 بالمائة من الأموال الذاتية التنظيمية المتوقعة.

أما بخصوص جمود نسب الفائدة ويرسم السنة المالية نفسها، تبلغ الفجوات من حيث النسب :

- ✚ قياس الجمود بنسبة شهر واحد: 3,4 مليار درهم
- ✚ قياس الجمود في الشطر "1-2" سنوات: 3,3 مليار درهم
- ✚ قياس الجمود في الشطر "2-5" سنوات: -1,1 مليار درهم

وتحترم هذه المستويات الحدود الداخلية.

## ب. تقديم لجنة تدبير الأصول والخصوم

تتولى لجنة تدبير الأصول والخصوم اتخاذ جميع التدابير التي تراها مهمة من أجل تحكم أفضل بأهم المخاطر المالية للمؤسسة (النسبة والسيولة والصرف وسعر الطرف المقابل المالي). وتتم وتيرة انعقاد اللجنة كل ثلاثة أشهر. في هذا السياق، يتعين على لجنة تدبير الأصول والخصوم تحديد الخيارات المطلوبة لتحديد هذه المخاطر وذلك في إطار وضعيات المخاطر المحددة انطلاقاً من الوضعيات المحددة من طرف مدبري الأصول والخصوم.

وتتبع لجنة تدبير الأصول والخصوم التوجيهات على الأمد المتوسط والطويل المتخذة على مستوى مختلف المجالات التي يمكن أن تؤثر على حصيلة البنك وتحديد أهداف مردودية الأموال الذاتية وكذا مستوى المخاطر المسموح به حسب النشاط والقيام بتحليل الحصيلة ومختلف النسب لمقارنتها مع النتائج المتفق عليها.

وفي إطار مهامها، يجب على لجنة تدبير الأصول والخصوم لسهر على توازنات حصيلة البنك والقيام بعمليات بغية تحسين ارتباط الحصيلة بالنسب والسيولة وذلك عبر تحليل الارتباط التوقعي من خلال إدماج الإصدارات المستقبلية للاستثمارات والموارد ووضع مجموعة من تدابير التعديل متوسطة الأمد دون إعاقة الأنشطة التجارية للبنك.

## ج. وصف الاختبارات الخلفية لنماذج التصريف

يقوم تدبير مخاطر النسب ومخاطر السيولة على نماذج للتصريف :  
توجه اتفاقيات التصريف لمراعاة الظواهر الاقتصادية أو السلوكية التي يرتفع احتمال وقوعها مما يتيح تدقيق تحليل المخاطر. وقامت مديرية تدبير الأصول والخصوم بإعداد ملف شامل لوثائق الاتفاقيات.  
وتعتبر الاختبارات الخلفية لنماذج التصريف أساسية ويتم إنجازها سنوياً بغية مراعاة التغيرات على مستوى وتيرة تطور مختلف بنود الحصيلة. وتقوم مقارنة الاختبارات الخلفية على المقارنة بين التوقعات المبنية على النموذج والمنجزات الفعلية.

ويتم وضع مؤشرات تجسد الفارق في التوقع بغية ضمان دقة القدرة التوقعية للنماذج.  
ويتم إنجاز الاختبارات الخلفية على نماذج تصريف إحصائية والتي تروم توقع تصريف البنود غير التعاقدية والمقصود بها أساساً الودائع تحت الطلب.

## ٧. مخاطر التشغيل

تعرف المخاطر التشغيلية من طرف بنك المغرب بأنها "مخاطر الخسائر الناجمة عن عدم كفاية أو فشل الإجراءات أو الموظفين أو الأخطاء الداخلية أو الأحداث الخارجية". ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية لكنه يستبعد المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة.

وضمن مجال " المراقبة والتدقيق العام " تتولى المديرية العامة لتدبير مخاطر التشغيل تحديد وقياس وتتبع وضبط مخاطر التشغيل التي تتعرض لها أنشطة المجموعة وشركاتها التابعة.

وتضمن آليات تدبير مخاطر التشغيل الموضوعية على مستوى مجموعة القرض الفلاحي للمغرب تتبع ومعرفة موثوقاً بها لمخاطر التشغيل من خلال وضع خارطة للمخاطر وتدابير جمع العوارض والتنفيذ التدريجي لمؤشرات تتبع المخاطر. ويهم النطاق المغطى بخارطة مخاطر التشغيل لمجموعة القرض الفلاحي للمغرب برسم حصر الحسابات في 30 يونيو 2020 المحاور المهنية الأساسية للبنك وكذا شركاته التابعة الرئيسية.

## أ. سياسة مجموعة القرض الفلاحي للمغرب في مجال مخاطر التشغيل

وضعت مجموعة القرض الفلاحي للمغرب سياستها لتدبير مخاطر التشغيل التي تدرج ضمن نظام للتحسن المستمر، من خلال تدابير قياس مخاطر التشغيل ومراقبتها وتدبيرها والذي يقوم على قواعد ومعايير وطرق منسجمة بالنسبة لكافة مهن مجموعة القرض الفلاحي للمغرب، و يروم:

- ✚ الامتثال للقوانين الجاري بها العمل وأجود الممارسات
- ✚ تحسين الرأسمال التنظيمي برسم مخاطر التشغيل
- ✚ تقديم مناهج لقياس مخاطر التشغيل ومراقبتها وتدبيرها والتي تقوم على تنظيم يسمح بتحسين اتخاذ القرارات والتقليص من التعرض للمخاطر ووضع مخططات العمل والتخفيف من المخاطر (تعزيز منظومة المراقبة x تحسين المناهج التنظيمية، غطلاق المشاريع المعلوماتية، اتكوين وتحسيس الموارد البشرية...)

## ب. تنظيم وظيفة مخاطر التشغيل

يتمحور تنظيم شعب المخاطر التشغيلية على مستوى المجموعة حول:

- ✚ الوظيفة المركزية على مستوى المقر، المسؤولة عن تصميم وتوجيه الأدوات المنهجية وتكنولوجيا المعلومات والتي تسمح بتنفيذ آلية فعالة وشاملة ومتجانسة لمراقبة المخاطر لفائدة مجموعة القرض الفلاحي للمغرب.
- ✚ مدبري مخاطر التشغيل التابعين لمديرية مخاطر التشغيل والمتواجدين على مستوى عدة مهن. ويعتبرون ضامنين لتنفيذ ميثاق وتدابير قياس مخاطر التشغيل ومراقبتها وتدبيرها.
- ✚ روافد المخاطر التشغيلية على مستوى الشبكة والمهن المركزية والشركات التابعة في إطار مناهج جمع الأحداث والعوارض وخسائر والتشغيل وجردها على مستوى أداة تدبير المخاطر. ويشاركون في تحيين خارطة مخاطر التشغيل ويضمنون وضع مخططات عمل لتعزيز تدبير التحكم في المخاطر؛
- ✚ مراسلو المخاطر التشغيلية (هيئات الرقابة الداخلية والهيئات الأخرى) على مستوى المقر والشبكة وهم مسؤولون عن تحديد الحوادث والمخاطر المتعلقة بأنشطة وإجراءات ونظام الجهات الخاضعة للمراقبة.
- ✚ مكلفون بالتسوية على مستوى الشبكة والذين يضمنون تتبع وضعيات تسوية الاختلالات المسجلة من طرف هيئات المراقبة الداخلية.

و يتم ضمان توجيه وتبعية آليات تدبير مخاطر التشغيل من خلال وضع حكمة موزعة عبر الأجهزة التالية :

- ✚ لجنة مخاطر التشغيل للمجموعة: وهي الهيئة المختصة في البنك المكلفة بالمصادقة على استراتيجية وسياسة ومعايير وطرق آليات مخاطر التشغيل، ويسهر على تتبع تطورات خارطة المخاطر والعوارض والخسائر ومخططات العمل
- ✚ لجنة مخاطر التشغيل للمهن: وتتولى تتبع تطور جمع الأحداث والعوارض والمصادقة على تحيين الخارطة وإعداد وتنفيذ أنشطة للتخفيف والتحكم في المخاطر. وتروم هذه اللجنة تتبع تعرض المهنة لمخاطر التشغيل والتأكد من التطبيق الجيد للتدابير.

وعلى صعيد المقاربة العامة لتدبير تنظيم وظيفة مخاطر التشغيل، تعتمد وظيفة مخاطر التشغيل على مستويين للتدبير :

- المستوى الأول:** قياس ومراقبة مخاطر التشغيل هي من مسؤولية وظيفة مخاطر التشغيل : وتتولى أساسا وضع رهن تصرف المهن معلومات حول مستوى مخاطر التشغيل بغية توضيح قراراتها في مجال تغطية هذه المخاطر.
- المستوى الثاني:** تنفيذ عمليات تغطية المخاطر ويعتبر رصد وجمع العوارض من مسؤولية المهن والهيئات المكلفة بالمراقبة الدائمة عن بعد على مستوى المقر وعلى مستوى الشبكة والهيئات المرتبطة بالتدقيق بالنسبة لوظائف المقر والتفتيش بالنسبة لهيئات الشبكة.

## ج. الأدوات المنهجية الرئيسية

### خارطة مخاطر التشغيل

تستخدم آلية تدبير مخاطر التشغيل نهجا يحدد المخاطر ويرتبها بحسب الأولوية، ثم تطبق استراتيجيات لتقليلها. ويشمل هذا النهج منع المشاكل المحتملة (الأحداث) والكشف المبكر عن المشاكل الراهنة (العوارض...). وتتمحور حول:

- نهج يعتمد عقد لقاء بين الجهات المعنية للتعبير عن المخاطر التي ينطوي عليها نشاطها من خلال مقارنتها بالضوابط المطبقة (استقصاءات العينات، ومهمة الفرق، والتحكم عن بعد، وما إلى ذلك).
- نهج قائم على رفع تقارير بخصوص الأحداث والعوارض من خلال مصادر مختلفة (المراقبة المستمرة على مستوى الشبكة والمقر، تتبع المخاطر التشغيلية، المراقبة العامة).

وتجمع تدابير تقييم وقياس المخاطر بين تقييم المخاطر المحتملة وتقييم واقعي للمخاطر المؤكدة. بتاريخ 2020/06/30، تم تحديث خارطة مخاطر نصف سنوية، وكانت إنجازاتها تتعلق أساسا بالإجراءات التالية:

- تحليل الأحداث وخسائر الفترة الناجمة عن مختلف المصادر (تقرير المراقبة المستمرة، مراجعة حسابات المجموعة، الشكايات والمهن)،
- مراجعة التقييم النوعي والمصادقة عليه وتصنيف المخاطر التي يقوم بها البنك من حيث احتمال حدوثها والخسارة المتكبدة،
- مراجعة وتحديث خطط العمل؛
- تعديل خرائط المخاطر التشغيلية القائمة من قبل المخاطر الجديدة
- تحديث المراجع على مستوى أداة التدبير
- تصنيف المخاطر وفقا لنظام القيادة المنفذة

ويتم تحيين خارطة المخاطر أولا بأول ويشكل موضوع مصادقة من طرف لجان مخاطر التشغيل المهنية والتي يهتم جدول أعمالها النقط التالية :

- تتبع وتيرة وجودة رفع العوارض خلال الفترة؛
- تحليل العوارض على الفترة وإصدار توصيات ؛
- تحليل مؤشرات مخاطر التشغيل وتتبع الحدود ؛
- البت حول مراحل تقدم مخططات العمل ؛
- تقديم وتأكيد تحيين الخرائط (المخاطر الجديدة وتطور حساسية التصنيف...)

### ب. آليات تتبع مخططات التخفيف والتحكم في المخاطر

ممكن وضع خارطة للمخاطر في البنك من تحديد مخططات العمل الموضوعية للتخفيف من إمكانية وقوع مخاطر التشغيل المحددة. ويتم ضمان تتبع هذه التدابير من خلال مديرية المشاريع التنظيمية ضمن " قطب التنمية ".

وتتم مراجعة تتبع وضعية تطور هذه المخططات كل ستة أشهر خلال لجان تحيين خارطة المخاطر بغية التخفيف او إقفال المخاطر التي قادت مخططات عملها إلى ضبط مصادر المخاطر.

وتتم تغطية المخاطر المتعلقة بخارطة " انقطاع مساطر الاختلال في الأنظمة " عبر وضع خطة لاستمرارية النشاط التي تروم مواجهة تعذر ضمان التسيير العادي لخدمة أو موقع بفعل حدث رئيسي مثل عطب في نظام المعلومات أو حريق أو إضراب.

## ج. عملية تجميع الأحداث والعوارض والخسائر

وتستند هذه العملية على مستويين من التجميع:

✚ يتم النظر في الحوادث عند اكتشافها من خلال هيئة المخاطر التشغيلية باستخدام النموذج المخصص. ويتم التحكم في الحوادث المبلغ عنها، من قبل مدراء المخاطر التشغيلية، الذين يتحققون من اكتمالها واتساقها وأهميتها. ويحددون حالة الخطر المقابلة في رسم خرائط المخاطر (إن وجد) ويمكنهم، إذا لزم الأمر، إثراؤه.

✚ يتم الكشف عن الحوادث بواسطة أجهزة مراقبة داخلية عن طريق القيام بمراقبة يومية عن بعد أو من خلال بعثات ميدانية للكشف عن الاضطرابات عبر مراحل سير عملية التحقق من قواعد البيانات التي تسمح بإغناء قاعدة المعطيات و ضمان متابعة تنظيم الاختلالات التي تم اكتشافها.

## د. التدابير التقريرية

وضعت مجموعة القرض الفلاحي للمغرب حلا للتدبير يسمح بتوليد إجراءات آلية للتقرير بغية التوفر على رؤية أفقية لتتبع وتوجيه المخاطر وعلى مناهج جمع تقارير العوارض والخسائر. وتوجد 3 أنواع من التقارير:

- ✚ تقارير تشغيلية على مستوى المهن والتي تروم تقديم أهم عناصر القياس والتقييم والتعرض للمخاطر التشغيلية، في أفق اتخاذ القرار من طرف لجان مخاطر التشغيل ضمن المهن؛
- ✚ تقارير موطدة ذات استعمال داخلي على مستوى المجموعة والتي تروم تقديم العناصر الموطدة للمخاطر
- ✚ تقارير موطدة تنظيمية موجهة لأجهزة المراقبة.

## VI . مخاطر الصرف

على غرار جميع المؤسسات البنكية، يتحمل القرض الفلاحي للمغرب مخاطر الصرف المتعلقة بأنشطته (قروض بالعملات الأجنبية، والقروض بالعملات الأجنبية، والصرف الأجل، وما إلى ذلك).

تدبير مخاطر الصرف ضمن مديرية تدبير الأصول والخصوم للقرض الفلاحي للمغرب على تتبع وتدبير كافة وضعيات الصرف للبنك المسجلة ضمن الحصيلة / خارج الحصيلة.

ويتمثل تدبير مخاطر الصرف في قياس للزمن الفعلي للتعرض الصافي على كل عملة (مقارنة مع العملة المرجعية). تتمثل الممارسة في تقديم فجوات السيولة لكل عملة، ثم تضمين العمليات المطابقة لعمليات الصرف لأجل في فجوات النسب والسيولة المتتالية.

## VII . تدبير مخاطر الطرف المقابل

في سياق التغيرات العميقة التي يعرفها المغرب مثل التحرر الاقتصادي وفتح الحدود وتفكيك الجمارك ودخول العديد من اتفاقيات التجارة الحرة حيز التنفيذ، فإن مخاطر الطرف المقابل على مستوى القطاع بأكمله البنك، يمكن أن تتدهور، وبالتالي يؤدي إلى زيادة في نسبة المنازعات الشاملة ويمكن لهذا الاتجاه أن يزيد في ظل ظروف اقتصادية غير مواتية.

من أجل إدارة مخاطر الطرف المقابل، تهدف هيئة "مخاطر القرض" بالأساس إلى دراسة طلبات المخاطر المنبثقة من مختلف قوى المبيعات في المجموعة والبت فيها. كما أن لديها صلاحيات تقييم اتساق وصلاحيات الضمانات، وتقييم حجم نشاط العلاقة والمزايا الاقتصادية للتمويل المطلوب.

بالإضافة إلى ذلك، يقوم القرض الفلاحي للمغرب بتطوير نظام تصنيف لتقييم جميع الأطراف المقابلة لها. ويتمشى نظام التنقيط هذا مع متطلبات "بازل 2". وبالتالي يعتمد تطبيق مقارنة التنقيط الداخلي على المتطلبات الدنيا التي تسمح لكل مؤسسة قرض باختيار الأنظمة والطرق الأكثر ملاءمة لنشاطها.

يتوفر القرض الفلاحي للمغرب على نظام تنقيط يشمل جميع شرائح الزبانة. كما يتوفر كذلك على نظام تنقيط خاص للمزارع الصغيرة والمتوسطة المغربية. بالنسبة للمخاطر في القطاع الفلاحي، يتوفر القرض الفلاحي للمغرب على تقييم قروض يسمح له بتقييم الخطر الكامن للقرض على أساس الوضع المالي للمقترض، إمكانية تطوره وقطاع النشاط. يتميز القطاع الفلاحي بتنوعه وتعرضه بقوة للأخطاء المناخية. بفضل خبرته في هذا القطاع، يواكب القرض الفلاحي للمغرب الفلاحين في تميمتهم بفضل منتجات تمويل خاصة ومنتجات تأمين تغطي مخاطرها.

علاوة على ذلك، شرع القرض الفلاحي سنة 2009 في تطبيق عملية تبعية مهمة الخدمة العمومية من خلال تأسيس مؤسسة أرضي وتمويل الفلاح مما يسمح بالحد من الخطر المرتبط بهذا القطاع وتزويد هذه الهيئات بوسائل التغطية المناسبة.

## VIII . مخاطر الملاءة

توافق مخاطر الملاءة مخاطر عدم وفاء البنك بالتزاماته تجاه مقرضيه.

وتتمثل التوقعات في مجال نسبة الملاءة كما يلي

أساس موطن			أساس حسابات الشركة			بملايين الدراهم
دجنبر 21 P	يونيو 21 P	دجنبر 20 P	دجنبر 21 P	يونيو 21 P	دجنبر 20 P	
9 810	9 592	9 456	8 594	8 376	8 240	الأموال الذاتية الأساسية
2 884	3 184	3 184	3 650	3 950	3 950	الأموال الذاتية التكميلية
12 694	12 775	12 640	12 244	12 326	12 190	مجموع حقوق المساهمين المقبولة
92 115	90 388	88 380	90 138	88 411	86 370	مجموع الأصول المرجحة
10,65%	10,61%	10,70%	9,53%	9,47%	9,54%	نسبة الأموال الذاتية الأساسية
13,78%	14,13%	14,30%	13,58%	13,94%	14,11%	المعامل الأدنى للملاءة

## IX . مخاطر المنافسة

توافق مخاطر الملاءة مخاطر عدم وفاء البنك بالتزاماته تجاه مقرضيه.

بفضل شبكته المتخصصة وخبرته في هذا القطاع، يفرض القرض الفلاحي نفسه كرائد لتمويل الصناعة الغذائية، وهذا بالرغم من وصول منافسين جدد بالإضافة إلى الاهتمام المتزايد لبعض الفاعلين في محيطه المفضل. تنعكس استراتيجية التمويل لهذا القطاع في التزامه بمخطط المغرب الأخضر بميزانية إجمالية قدرها 58 مليار درهم بين 2009 و 2018 .

اعتمادا على هذا الأساس وضع القرض الفلاحي خطة لتعزيز أمواله الذاتية للاستجابة إلى التزامه وتأكيد مكانته في القطاع.

## X . مخاطر تركيز القطاع المرتبط بمهمة الخدمة العمومية

على مر السنين، علقتم مهمة الخدمة العمومية التي انخرط فيها القرض الفلاحي للمغرب مسؤولية إنعاش العالم القروي باختلافه. وبالتالي، يظل خطر التركيز القطاعي محدودا نظرا لكون المجموعة تمول العديد من قطاعات الأنشطة في العالم القروي.

## XI . المخاطر المرتبطة بالتبعية الهيكلية لهوامش الوساطة

تاريخياً، شكل هامش فائدة القرض الفلاحي الحصة الأكبر في تكوين العائد الصافي البنكي أي 77% إلى غاية متم يونيو 2020<sup>8</sup>.

إضافة إلى ذلك، وضع القرض الفلاحي للمغرب العديد من التدابير التي ترمي إلى تعزيز هامش العمولات على ناتجها الصافي البنكي لاسيما النتائج المترتبة عن العمليات النقدية المرتبطة بتسيير وسائل الأداء. وبالتالي، تجدر الإشارة إلى أن حصة الهامش على العمولات في هيكل الناتج الصافي مستقرة نسبياً وبلغت 23%<sup>9</sup> في نهاية يونيو 2020.

## XII. مخاطر الدول

ترتبط مخاطر الدول بأزمة اقتصادية أو سياسية يمكن أن تتعرض لها دولة ما والتي تمتلك فيها مقابله أملاكاً وبالتالي تتعرض لخسارة على استثمارها. ويمكن أن نستنتج نوعين من المخاطر المرتبطة بشكل وثيق. وتهم المخاطر السيادية قرار الحكومة بعدم تديد دائئها إما بالرفض أو بالتعبير عن عدم قدرتها.

ويتيح لنا تدييران الإحاطة بهذه المخاطر :

✚ تتوفر الحكومة على العملات اللازمة

✚ للحكومة الرغبة في تسديد التزاماتها.

ويكمن الخطر الثاني في مخاطر التحويل حيث تكون المقاولات عاجزة عن أداء التزاماتها. وفي هذه الحالة لا يعتد بإرادة التسديد.

وفي معظم الأحوال، لا يمتلك القرض الفلاحي للمغرب أصولاً أجنبية وبالتالي فهو لا يتعرض لمخاطر الدول.

## XIII. المخاطر التنظيمية

ترتبط المخاطر التنظيمية بعدم احترام القوانين الجاري بها العمل، مما قد يعرضها لعقوبات مالية وتنظيمية وبالتالي تدهور صورة المؤسسة المالية.

يلتزم القرض الفلاحي للمغرب باحترام صارم للقوانين والأنظمة. ويتوفر على هيئة خاصة تتأكد من أن جميع العمليات المنجزة هي مطابقة للقوانين وكلما جد جديد، تتعبأ جميع المكونات من أجل احترام الدوريات الجديدة

## II- الأخطار المرتبطة بالسندات التابعة لأجل لا محدود

<sup>8</sup> توافق هذه النسبة المئوية هامش الفائدة التحليلي الذي لا يراعي العناصر غير الموافقة للهامش التجاري مثل " المنتجات الأخرى" التي يتم أخذها بعين الاعتبار في " الهوامش الأخرى " .

<sup>9</sup> بما في ذلك العمولات على الالتزامات خارج الحصيلة

## 1. مخاطر خاصة بالسندات التابعة لأجل لا محدود

تعتبر عوامل المخاطر المحددة أدناه شاملة ويمكن ألا تغطي كافة المخاطر التي يمكن أن تحيط باستثمار في السندات التابعة لأجل لا محدود.

ويتم لفت انتباه المستثمرين المحتملين الذين من شأنهم الاكتتاب في في السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا البيان للمعلومات إلى أن الاستثمار في هذا النوع من السندات يخضع للمخاطر الأساسية التالية :

- **المخاطر المرتبطة بإدراج أداة جديدة في السوق المالية المغربية:** تعتبر السندات التابعة لأجل لا محدود طبقا للمعايير الدولية للجنة بازل ودورية رقم 14/G/2013 لبنك المغرب كأدوات الأموال الذاتية الإضافية. هذه تبقى حديثة أمام بعض المستثمرين المغاربة. ويتعين على كل مستثمر محتمل تحديد التوافق بين هذا الاستثمار مع مراعاة ظروفه الخاصة ويجب عليه التوفر على الموارد المالية والسيولات اللازمة لتحمل المخاطر المتعلقة بمثل هذا التوظيف، بما في ذلك إمكانية انخفاض القيمة الاسمية لهذه السندات (انظر المخاطر المتعلقة بانخفاض القيمة الاسمية للسندات أدناه) وكذا إمكانية إلغاء أداء مبلغ الفوائد (انظر المخاطر المتعلقة بإمكانية إلغاء أداء مبلغ الفوائد أدناه)؛

- **المخاطر المرتبطة بتعقد الأداة المالية:** تعتبر السندات موضوع هذا الإصدار أدوات معقدة باعتبار أن عمليات « pay-off » المرتبطة بها لا يمكن توقعها بالكامل. فالمصدر له كامل التصرف لإلغاء أداء الفوائد لمدة غير محددة وعلى أساس غير تراكمي. كما يمكن خفض القيمة الاسمية للسندات في حال بلوغ عتبة الإطلاق. من ناحية أخرى يمكن رفع القيمة الاسمية لكن شريطة موافقة بنك المغرب. وأخيرا يمكن الرفع من القسيمة حسب التصرف الكامل للمصدر ولا توجد أية آلية محددة لتفعيله. هذا ما يؤدي على القول بأن التدفقات المالية للسندات هي صعبة التوقع. فهذه التوقعات تستلزم عدة فرضيات ومعايير ( الصحة المالية للمصدر، المستوى التوقعي للنسب الاحترازية، السندات والالتزامات الأخرى للمصدر... ). وبالتالي يجعل تعقيد هذه السندات من عملية تدبيرها أو تجميعها أمرا معقدا ؛

- **المخاطر المرتبطة بالطابع اللامحدود لهذه السندات:** يتم إصدار السندات التابعة لأجل لا محدود لأجل غير محدود وبالتالي لا يمكن القيام بتسديد رأس المال إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة قبلية من بنك المغرب. ولا يتم هذا التسديد إلا بعد مرور مدة 5 سنوات ابتداء من تاريخ الإصدار مع مراعاة إشعار مسبق أدناه 5 سنوات. ؛
- **المخاطر المرتبطة ببند تابعة السندات:** يشكل رأس المال موضوع بند تابعة السندات بحيث أنه في حالة تصفية المصدر يتم تعويض السندات التابعة لأجل لا محدود بسعر يساوي القيمة الاسمية والتي يمكن أن تنخفض قيمتها ( أنظر المخاطر المتعلقة بانخفاض القيمة الاسمية للسندات أدناه). وسيتم هذا التسديد بعد تعويض جميع الدائنين ذوي الأولوية او العاديين وبعد جميع الاقتراضات التابعة لمدة محدودة التي تم أو يمكن إصدارها لاحقا من طرف المصدر. ؛

- **المخاطر المتعلقة بانخفاض القيمة الاسمية للسندات ( آلية امتصاص الخسائر):** كلما أصبحت نسبة (CET 1) كما عرفها بنك المغرب أقل من المستوى المحدد من طرف المصدر ( المحدد في %6,0 في إطار بيان المعلومات وذلك طبقا لمقتضيات النشرة التقنية لبنك المغرب التي تحدد إجراءات تطبيق الدورية رقم 14 / 2013G المتعلقة بالأموال الذاتية لمؤسسات الائتمان) على أساس فردي وموطد، يتم تخفيض السندات بالمبلغ الذي يوافق الفرق بين الأموال الذاتية الأساسية من الفئة 1 النظرية التي تسمح ببلوغ نسبة %6,0 من نسبة CET 1 والأموال الذاتية الفعلية CET 1 .

ببدا أنه بعد انخفاض محتمل للقيمة الاسمية للسندات وإذا تحسنت الوضعية المالية للمصدر التي تطلبت هذا الانخفاض في القيمة، يمكن للقرض الفلاحي للمغرب أن يطلق فورا بعد موافقة قبلية لبنك المغرب آلية رفع القيمة الاسمية التي شكلت موضوع خفض القيمة بشكل كلي أو جزئي .

ويسهر القرض الفلاحي للمغرب بشكل دائم على احترام المعايير الدولية في لجنة بازل والتعليمات التنظيمية لبنك المغرب. ولهذا الغرض، تتوفر المجموعة على سياسة لتوجيه المخاطر التنظيمية تسمح ب:

- 🌱 التوفر على قاعدة مالية تسمح بمواجهة كافة تعهداتها؛
- 🌱 احترام كافة النسب التنظيمية التي يتطلبها بنك المغرب
- 🌱 احترام متطلبات السلطات الوصية في مجال التصريح بنسب الملاءة

- **المخاطر المرتبطة بإمكانية إلغاء أداء مبلغ الفوائد** : يخضع المستثمر لمخاطر إلغاء أداء مبلغ الفوائد (كلية أو جزئية) بالنسبة لمدة غير محددة وعلى أساس غير تراكمي. ويبقى قرار هذا الإلغاء حسب تصرف المصدر وبعد موافقة قبلية من بنك المغرب وذلك من أجل مواجهة التزاماته .
- **عوامل المخاطر المؤثرة على نسبة CET 1** : يمكن أن ينتج تراجع نسبة CET 1 كما عرفها بنك المغرب إلى مستوى يقل عن 6,0% مما يترتب عنه انخفاض في القيمة الاسمية للسندات عن عدة عوامل نذكر منها خصوصا :
  - 🌱 تحقيق خسائر مهمة إثر ارتفاع محتمل في وقوع الحوادث أو تطور مادي في محيط أسعار الفائدة ؛
  - 🌱 إدخال معايير محاسبية جديدة ؛
  - 🌱 دخول حيز التنفيذ لمتطلبات تنظيمية جديدة؛
- في حالة وقوع عامل أو عدة عوامل للمخاطر، لا يمكن أن يتراجع مستوى نسبة CET 1 إلا في حالة لم يتخذ القرض الفلاحي للمغرب ومساهميه كافة التدابير التصحيحية التي تمكن من احترام كافة النسب التنظيمية التي يتطلبها بنك المغرب وهي : حد أدنى من نسبة CET 1 9,0% ونسبة ملاءة دنيا قدرها 12,0% .
- **المخاطر المتعلقة بالسيولة وتداول السندات** : لا تنسجم السندات موضوع هذا البيان للمعلومات بحكم تعقيدها من متطلبات المستثمرين غير المؤهلين. وهكذا، فإن تداول هذه السندات يقتصر حصريا على المستثمرين المؤهلين حتى في السوق الثانوية. ويمكن لهذا الحصر ان يخفض سيولة السندات موضوع هذا الإصدار مقارنة مع سندات أخرى يكون تداولها غير محصورا .
- **المخاطر المتعلقة بتوفر المصدر على عدة خيارات** : تتضمن السندات موضوع هذا البيان عدة خيارات لفائدة المصدر وهي
  - 🌱 خيار التسديد المبكر ؛
  - 🌱 خيار خفض أو رفع القيمة الاسمية للسندات ؛
  - 🌱 خيار إلغاء أداء مبلغ الفوائد
- يتعين على كل مستثمر محتمل أن يراعي هذه الخيارات من أجل استثماره وفق أهدافه وإكراهاته الخاصة.
- **المخاطر المرتبطة باستدانة إضافية** : يمكن للمصدر أن يقوم لاحقا بإصدار ديون أخرى لها رتبة تساوي أو تفوق السندات موضوع هذا البيان للمعلومات. وتأتي مثل هذه الإصدارات لتخفيض المبلغ القابل للاسترداد من طرف حاملي هذه السندات في حالة تصفية الشركة المصدرة .

## 2. المخاطر العامة المتعلقة في استثمار السندات:

- **مخاطر التخلف عن السداد:** هي مخاطر عدم تمكن المصدر من الوفاء بالتزاماته التعاقدية لحملة السندات ، مما يؤدي إلى عدم دفع القسائم و / أو رأس المال المتبقي المستحق.
- **مخاطر أسعار الفائدة:** يمكن أن تؤثر المخاطر المرتبطة بالتغيرات في أسعار الفائدة على عائد السندات ، والتي يتم تعديل سعرها كل 10 سنوات. في الواقع ، سيكون لزيادة أسعار الفائدة تأثير خفض قيمة السندات المحتفظ بها
- **مخاطر التضخم:** يمكن أن تؤثر التغيرات في معدلات التضخم على عائد حاملي السندات (1) إذا تجاوزت نسبة التضخم عائد السندات المحتفظ بها و (2) في حالة إعادة تعديل أسعار الفائدة. 'المصالح. وبالتالي ، فإن زيادة أسعار الفائدة ستخفض من قيمة السندات المحتفظ بها.

## تنبيه

لا تمثل المعلومات المذكورة أعلاه سوى جزءا من المنشور المؤشر عليه من قبل الهيئة المغربية لسوق الرساميل تحت المرجع رقم  
VI/EM/025/2020 بتاريخ 26 نوفمبر 2020

توصي الهيئة المغربية لسوق الرساميل بقراءة المنشور الموضوع رهن إشارة العموم كاملا باللغة الفرنسية.